

Distr.  
GENERAL

CEDAW/C/5/Add.59/Amend.1

8 January 1990

ARABIC

ORIGINAL: ENGLISH

## اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة



اللجنة المعنية بالقضاء على  
التمييز ضد المرأة

النظر في التقارير المقدمة من الدول الاطراف  
بموجب المادة ١٨ من الاتفاقية

التقارير الاولى من الدول الاطراف

جمهورية ألمانيا الاتحادية

قدمت جمهورية ألمانيا الاتحادية في شهر آذار/مارس ١٩٨٨ تقريرها الأول عن تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (وثيقة الأمم المتحدة CEDAW/C/5/Add.59). ووفقاً لأحكام المادة ١٧ من الاتفاقية، ستقوم اللجنة المعنية بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة باستعراض هذا التقرير، في دورتها التاسعة التي تعقد في شهر شباط/فبراير ١٩٩٠. ولهذا الغرض تستوفي هذه الوثيقة التقرير وتستكملة.

وفي عام ١٩٨٧، أُجري في جمهورية ألمانيا الاتحادية تعداد شامل للسكان ونشرت نتائجه في عام ١٩٨٩ وتتنطرق إليها الفقرات التالية. وبالإضافة إلى ذلك، ظهرت إلى حيز الوجود قوانين وإجراءات جديدة يتعين إدراجها في التقرير.

## الجزء الأول

### الظروف المعيشية للمرأة في جمهورية ألمانيا الاتحادية

#### ١ - السكان

في جمهورية ألمانيا الاتحادية بما في ذلك برلين (الغربية) يقيم قرابة ٦١ مليون نسمة منهم ٤٥ مليون أجنبي على رقعة تبلغ مساحتها ٢٤٩ ٠٠٠ كم<sup>٢</sup>. ووفقاً لأرقام عام ١٩٨٧، تشكل النساء اللائي يقمن في جمهورية ألمانيا الاتحادية البالغ عددهن ٣١٨ مليون امرأة الأغلبية (٥٢ في المائة) من السكان على حين يبلغ عدد السكان الرجال زهاء ٢٩٣ مليون رجل أو ٤٨ في المائة.

ويقيم واحد من كل ثلاثة قاطنين في مدينة من المدن البالغ عددها ٦٤ مدينة (التي يزيد عدد المقيمين فيها عن ١٠٠ ٠٠٠ شخص). ويقيم خمس وعشرون مليون نسمة أي ٤٠ في المائة من عدد السكان الكلي في مجتمعات محلية يقل عدد سكانها عن ٢٠ ٠٠٠ نسمة، يقيم ٣٨ مليون شخص منهم في القرى (يقل عدد قاطنيها عن ٢ ٠٠٠ شخص). وكثافة السكان مرتفعة مقارنة بالدول الأوروبية الأخرى، وإذا نظرنا إليها بالنسبة إلى مساحة الإقليم الوطني، نجد أن كثافة السكان في جمهورية ألمانيا الاتحادية تبلغ ٢٤٦ قاطن لكل كم<sup>٢</sup> (مقابل ١٠١ في فرنسا، و ٧٦ في اليونان، و ٢٣٣ في بريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية و ٣٥٨ في هولندا). على أن توزيع السكان شديد التفاوت. ففي بعض المدن الصغيرة المتقاربة، كما في منطقة الروهر، تبلغ كثافة السكان ٥٥٠ نسمة لكل كم<sup>٢</sup> على حين أن غيرها من المناطق غير كثيفة السكان نسبياً.

ولقد تغير التركيب العمري للسكان في السنوات الأخيرة، ويميل الاتجاه الآن نحو زيادة النسبة المئوية لكبار السن. ولسنوات عديدة سجلت جمهورية ألمانيا الاتحادية أدنى معدلات المواليد في العالم: فلم يتجاوز عدد المواليد ١١١ مولود لكل ١ ٠٠٠

مقيم في عام ١٩٨٨ (١٩٨٧ : ١٠٠٥) . ومن الواضح أن العمر المتوقع للنساء أعلى من الرجال : ٧٨٤ سنة بالنسبة للمولودات الاناث ، و ٧١٨ سنة للمواليد الذكور . ويبلغ عدد النساء في الفئة العمرية التي تتجاوز ٦٥ سنة ضعف عدد الرجال تقريبا (أنظر الجدول ١ - ١) .

ويقل عدد المتزوجات عن نصف عدد السكان الاناث بعض الشيء (٤٦٤ في المائة) (أنظر الجدول ١ - ٢) . وعلى وجه الاجمال تتزوج الاناث وهن يبلغن ٢٥٢ سنة من العمر ويتزوج الذكور حين يبلغون ٢٧٧ سنة من العمر في المتوسط . وانخفض اجمالا عدد حالات الزواج فيما بين عام ١٩٥٠ و ١٩٨١ ولم يتزايد إلا بدرجة طفيفة منذئذ . وفي عام ١٩٨٨ ، بلغ عدد المتزوجين ٧٣٨ ٣٩٧ زوجا وعدد المطلقين ٧٢٩ ١٢٨ مطلقا .

وفي عام ١٩٨٨ ، كان لدى ٦ مليون زوج وزوجة و ٩٥٢ ٠٠٠ من الآباء غير المتزوجين - منهم ٨١٧ ٠٠٠ أم غير متزوجة - أولاد تقل أعمارهم عن ١٨ سنة . ويوجد لدى ما يزيد على نصف عدد الاسر طفل واحد والاسر التي لديها ثلاثة أطفال نادرة (أنظر الجدول ١ - ٣) .

## ٢ - النظام السياسي

تتبع جمهورية ألمانيا الاتحادية النظام الديمقراطي البرلماني . وقد نص دستور الجمهورية على المبادئ الأساسية لنظام الحكم فيها ، القانون الاساسي الصادر في ٢٣ أيار/مايو ١٩٤٩ . وجمهورية ألمانيا الاتحادية دولة اتحادية أي أنها تتكون من ١١ مقاطعة اتحادية والحكومة الاتحادية . والمقاطعات الاتحادية ذاتها تعد ولايات لها دساتيرها الخاصة وسلطة الدولة وهيئات الحكومة . ويرسي القانون الاساسي الصلاحيات التشريعية والادارية للحكومة الاتحادية والمقاطعات . ويكفل الدستور للمجتمعات المحلية الحق في الحكم الذاتي المحلي . وتولى في اطار النظام السياسي لجمهورية ألمانيا الاتحادية أهمية حاسمة للأحزاب السياسية التي تكمن مهمتها وفقا للدستور في المشاركة في تشكيل الارادة السياسية للشعب ، وللأحزاب السياسية نفوذ قوي عندما يتعلق الامر باختيار الاشخاص الذي سيجرى تعيينهم لتولي المناصب والوظائف العامة بقدر ما يتعلق الامر بتقرير مضمون السياسة العامة . وفي الوقت الراهن ، تمثل خمسة أحزاب في البوندستاغ الألماني أي مجلس النواب على المستوى الاتحادي ؛ وهي الحزب الاشتراكي الديمقراطي والاتحاد الديمقراطي المسيحي ، والاتحاد الاشتراكي المسيحي في بافاريا والحزب الديمقراطي الحر وحزب أنصار البيئة (الخضر) . ويحق الاقتراع لنسبة ٧ في المائة من الرجال ولا يحق الاقتراع الا لنسبة ١٨ في المائة من النساء الاعضاء في هذه الاحزاب الخمسة .

وللشركاء الاجتماعيين وبعبارة أخرى نقابات العمال واتحادات أرباب العمل أيضا أهمية بالغة . ذلك أن الدستور يكفل لها الاستقلال الذاتي فيما يتعلق بالمساومة ، أي

يحق لهم إبرام اتفاقات عمل جماعية مع بعضهم بعضا ، والاتفاق على الأجور أو المرتبات والنس على شروط العمل دون تدخل من الحكومة . ومن بين الأشخاص المشتغلين بأعمال مدرة للدخل البالغ عددهم قرابة ٢٧٤ مليون شخص ، يبلغ عدد العاملين بأجور أو مرتبات ٢٤٣ مليون شخص (تعداد السكان المصغر لعام ١٩٨٨) . وينتسب قرابة ٩٤ مليون شخص من المشتغلين بأعمال مدرة للدخل الى نقابات العمال الكبيرة ؛ منهم قرابة ٢٣ مليون امرأة .

### ٣ - الاقتصاد

تغلب الصناعة والتجارة على الهيكل الاقتصادي لجمهورية ألمانيا الاتحادية . وفيما يتعلق بأدائها الاقتصادي الشامل ، تحتل جمهورية ألمانيا الاتحادية المرتبة الرابعة في العالم . وقد زادت القيمة الحقيقية لاجمالي ناتجها القومي الى أكثر من الضعف في الفترة من ١٩٦٠ الى ١٩٨٦ .

ومنذ انتهاء الحرب العالمية الثانية ، شهدت الزراعة تغيرات جذرية : ففي حين كانت نسبة ٢٠ في المائة من المشتغلين بأعمال مدرة للدخل لا تزال تعمل في القطاع الزراعي في عام ١٩٥٠ ، لا تعمل اليوم في هذا القطاع سوى ٥ في المائة . وخلال الفترة نفسها ، انخفض عدد المزارع ذات الأرض المنتجة زراعيًا التي تبلغ مساحتها ١ هكتار فأكثر ، من ١٦ مليون مزرعة ليصل الى قرابة ٧٠٠ ٠٠٠ مزرعة . ومع ذلك ، فإن الزراعة تغطي اليوم نحو ٨٠ في المائة من الطلب المحلي على الاغذية .

### ٤ - المرأة في الحياة العامة

تشكل النساء الاغلبية (ما يزيد على ٥٢ في المائة) من الاشخاص الذين يحق لهم الاقتراع ومع ذلك ، فانهن لا يمثلن بالقدر الكافي في معظم مناحي الحياة العامة . فمن الجلي أنهن يمثلن تمثيلا منقوصا في الاحزاب السياسية ونقابات العمال ووسائل الاعلام وكذلك في الهيئات السياسية والاجتماعية والمنوطة باتخاذ القرارات . ويعزى ذلك بالقطع الى التوزيع التقليدي للأدوار ، ووفقا له تسند الى المرأة مسؤولية رعاية الاسرة وتوكل للرجل مهام الاشتغال بأعمال مدرة للدخل والمشاركة في الحياة العامة . والواقع أن هذا التوزيع للأدوار ما زال واسع الانتشار في جمهورية ألمانيا الاتحادية وراسخ الجذور في أذهان الكثير ، وذلك على الرغم من أن القوانين واللوائح التنظيمية قد نبذت منذ زمان بعيد هذه الممارسة ويتواتر بازدياد التشكك في صحتها من جانب الشعب . وبالإضافة الى ذلك ، غالبا ما تمنع ظروف المعيشة والعمل التقليدية المرأة من المشاركة بنشاط في الحياة العامة .

وقد ازدادت على مدى السنوات القليلة الماضية النسبة المئوية للنساء في مجالس النواب . وقد حصلت المرأة منذ عام ١٩١٨ على الحق في الاقتراع والترشيح للانتخاب ، لكنها لم تتجاوز حد ١٠ في المائة الى أن أجريت انتخابات الجمعية الاتحادية "البوندستاغ" لعام ١٩٨٧ حيث حصلت على ١٥٤ في المائة من المقاعد البرلمانية . كما أن رئيس البوندستاغ الألماني حاليا امرأة . وفي مجالس النواب على مستوى المقاطعة ، ارتفعت بشكل واضح النسبة المئوية للنساء وتتراوح اليوم فيما بين ٩٦ في المائة و ٢٩١ في المائة (الجدول ٢ - ١) . كما ازدادت باطراد نسبة النساء في الهيئات التمثيلية المنتخبة خلال السنوات الأخيرة ، حيث مثلت هؤلاء النساء في المجتمعات المحلية التي يزيد عدد المقيمين فيها عن ٢٠ ٠٠٠ نسمة نسبة ١٦٦ في المائة في المتوسط في عام ١٩٨٨ (مقابل ١٠٨ في المائة في عام ١٩٨٣) بل لقد بلغت النسبة ١٩١ في المائة في المدن التي يزيد عدد سكانها عن ١٠٠ ٠٠٠ نسمة ، بل وسجلت في بعض المدن (مثل ميونيخ وفريبورغ وغوتينجن) نسا تزيد على ٣٠ في المائة .

كما أن النسبة المئوية للنساء في الحكومات على المستوى الاتحادي ومستوى المقاطعة الاتحادية ما برحت منخفضة جدا ، وذلك على الرغم من وجود اتجاه ايجابي لا لبس فيه . وتوجد اليوم ثلاث وزيرات في الحكومة الاتحادية (ويمثلن ١٥٨ في المائة من مجموع عدد الوزراء البالغ ١٩ وزيرا) كما توجد وزيرتان برلمانيتان للدولة (من مجموع قدره ٢٧ أي ٧٤ في المائة) . وفي منتصف عام ١٩٨٩ ، ضمت الحكومات على مستوى المقاطعات الاتحادية مجموع قدره ٢٣ وزيرة ووزيرة برلمانية للدولة و ١١ وزيرة دولة . ومنذ ربيع عام ١٩٨٩ حصلت المرأة على أغلبية واضحة في مجلس الشيوخ برلين (الغربية) للمرة الاولى في تاريخ ألمانيا ، ذلك أن ٨ وزارات من ١٣ وزارة ترأسها امرأة .

وفي الاحزاب السياسية ازدادت النسبة المئوية للنساء على نحو مطرد خلال السنوات القليلة الماضية . وتشكل المرأة قرابة ربع عدد الاعضاء في الاحزاب الخمسة الممثلة في البوندستاغ الألماني (أنظر الجدول ٢ - ٢) . على أن عدد النساء المعينات لتولي المناصب الهامة في الاحزاب السياسية أقل عموما . وفي الاحزاب الخمسة المذكورة أعلاه ، يمكن ملاحظة حدوث تطور ايجابي مؤكد في المناصب الكبرى التنفيذية للأحزاب على المستوى الاتحادي (أنظر الجدول ٢ - ٣) .

وفي نقابات العمال ، يشكل الرجال قرابة نصف الاعضاء (٤٨٤ في المائة) بينما لا تشكل النساء سوى قرابة الربع (٢٤٨ في المائة) (أنظر الجدول ٢ - ٤) .

وهنا أيضا نجد أن النساء لا يزلن يمثلن تمثيلا منقوصا في مناصب السلطة وفي لجان الادارة مقارنة بأعدادهن الى مجموع الاعضاء .

وفي قطاع الاقتصاد ، يندر وجود نساء في المناصب القيادية . وفي عام ١٩٨٨ ، بلغت نسبتهن في المستوى الاول من القائمين على الادارة ٩٥ في المائة وفي المستوى

الثاني ٧٨ في المائة (١٩٨٧ : ٦١ في المائة) . وفي السنة ذاتها ، لم تشكل النساء سوى ٧٠ في المائة من مديري الشركات و ٣٠ في المائة فقط من أعضاء الهيئات الاشرافية . وفي المقابل ، ازداد بقدر كبير عدد النساء المشتغلات بأعمال لحسابهن الخاص اللائي يتعهدن مشاريعهن الخاصة . ونجد اليوم أن مشروعا تجاريا من كل ثلاثة مشاريع استهلته امرأة .

وفي مجالات العلوم والجامعات أيضا يسيطر عليها الذكور في معظم الاحيان . وعلى الرغم من أن نسبة ٤٠٢ في المائة من الطلاب الجدد في عام ١٩٨٧ كانت من النساء ، فلم تتجاوز النسبة المئوية للاناث في صفوف الاساتذة اره في المائة . ولم تشكل المرأة سوى ١٥٦ في المائة من أعضاء هيئة التدريس المتفرغين في الجامعات .

#### ٥ - المرأة في الاعمال المدرة للدخل

تنهض المرأة بدور متزايد الاهمية في الاعمال المدرة للدخل في جمهورية ألمانيا الاتحادية . ولا تزال التطورات والاتجاهات المبينة في التقرير (الفقرات ٩ - ٣٤) مستمرة .

وحدثت زيادة شاملة في التوظيف الذي بلغ أعلى مستوياته حتى الآن في آب/أغسطس ١٩٨٩ حيث بلغ عدد المشتغلين بأعمال مدرة للدخل ٢٧٨١ مليون شخص . وفي الوقت نفسه ، ازداد عدد النساء المشتغلات بأعمال مدرة للدخل وارتفعت نسبتتهن الى السكان العاملين الى ٣٨٩ في المائة (أنظر الجدول ٣ - ١) . ولقد كانت النساء هن المنتفعات أساسا بزيادة فرص التوظيف التي حدثت في الفترة من عام ١٩٨٣ الى ١٩٨٨ (٦٩٦ في المائة) . وأولا وقبل كل شيء تزايد اشتراك النساء من الفئة العمرية ٢٠ الى ٥٠ في الاعمال المدرة للدخل . كما لوحظت زيادة مذهلة للغاية في الاعمال المدرة للدخل في صفوف الامهات غير المتزوجات اللائي يقمن على تنشئة أطفال تبلغ أعمارهم ٦ سنوات فأقل (١٩٨٢ : ٨٧ ٠٠٠ ، وفي ١٩٨٦ : ١٢٠ ٠٠٠ ، زيادة قدرها : ٣٧٩ في المائة) .

وحدث تغير طفيف في توزيع النساء في الفروع المهنية المختلفة : توجد ٧٧ في المائة من مجموع النساء المشتغلات بأعمال مدرة للدخل في قطاع الخدمات حيث يشكلن ما يزيد على نصف العاملين (٥١٩ في المائة) وما برحت نسبتتهن في الازدياد ، على أن نسبة وجودهن في المهن الزراعية قد انخفضت منذ عام ١٩٧٣ من نسبة ٥٤٤ في المائة الى ٤٣٣ في المائة . وتشكلن اليوم كما كان الحال في الماضي أقلية المهن التكنولوجية (١٢ في المائة) ، ومع ذلك فقد طرأت زيادة طفيفة في السنوات الأخيرة (أنظر الجدول ٣ - ٢) .

وازداد عدد المتدربات في المهن التي كان يغلب اختيارها من جانب الشباب

الرجال ، من ١٣ ٠٠٠ متدربة (٢٥ في المائة) ليصل الى ٦٢ ٠٠٠ متدربة (٨٤ في المائة) في الفترة من عام ١٩٧٧ الى ١٩٨٧ .

وانتشرت ظاهرة العمل لبعض الوقت الذي تضطلع المرأة بمعظمه (٩٢٦ في المائة) . ففي عام ١٩٨٨ ، كانت نسبة ٣٠١ في المائة من النساء العاملات لقاء أجر أو مرتب تشتغل بوظائف لبعض الوقت . وانخفض معدل البطالة انخفاضاً كبيراً خلال السنتين الأخيرتين : ذلك أن متوسط المعدل السنوي للمتغطين عن العمل بالنسبة الى العاملين لقاء أجر أو مرتب لم يتجاوز ٨٧ في المائة في عام ١٩٨٨ . بيد أن معدل البطالة في صفوف النساء يبلغ ١٠ في المائة لايزال أعلى من نظيره في صفوف الرجال (أنظر الجدول ٣ - ٥) . وعند مقارنة عدد المتغطين عن العمل بمجموع عدد المشتغلين بأعمال مدرة للدخل (العاملين لقاء أجر أو مرتب وكذلك المشتغلين بأعمال لحسابهم الخاص) نجد أن المعدلات أدنى من ذلك كما هو مألوف في جميع أنحاء العالم . وكان حاصل هذه الطريقة في الحساب معدل بطالة قدره ٦٦ في المائة فقط اجمالاً في شهر أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ (أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ : ٧٤ في المائة) ، وبلغ ٨٣ في المائة بالنسبة للنساء (أيلول/سبتمبر ٩١ في المائة) . وفي أول تموز/يوليه ١٩٨٩ ، استهلكت الحكومة الاتحادية برنامجاً لمكافحة البطالة يستهدف أن يعود بالنفع على النساء على وجه الخصوص .

وتتزايد أعداد النساء اللاتي يرغبن في العودة الى وظائفهن بعد أن يكن قد انقطعن عن ممارسة أنشطتهن المهنية بسبب الولادة وتنشئة الاطفال في معظم الحالات . وسلمت الحكومة الاتحادية وحكومات المقاطعات الاتحادية بذلك باعتباره مشكلة كبرى في السياسة العامة المتعلقة بالمرأة ووضعت العديد من برامج العمل لحلها ، وسيجري وصفها بقدر أكبر من التفصيل في الفقرات التالية (أنظر المادة ١١) .

#### ٦ - المؤسسات المنوط بها إعمال المساواة في الحقوق للمرأة

أنشئت في هذه الاثناء شبكة موسعة من المؤسسات على جميع المستويات الادارية في جمهورية ألمانيا الاتحادية . ويكمن هدفها في وضع مبدأ المساواة في الحقوق بين الرجل والمرأة محل التطبيق في الحياة اليومية . وبالإضافة الى الوزارة الاتحادية للشباب وشؤون الأسرة والمرأة والصحة التي يمكن اعتبارها المكتب المسؤول عن المساواة في الحقوق للحكومة الاتحادية والذي جرى وصفه في التقرير (الفقرات ٤٤ و ٤٥ و ٥٢) ، أنشئت في هذه الاثناء وزارتان لشؤون المرأة على مستوى المقاطعة الاتحادية (شليسويغ - هولستين في عام ١٩٨٨ وبرلين (الغربية) في عام ١٩٨٩) . على أنه حدث تطور سريع على المستوى المحلي . ففي عام ١٩٨٢ ، أنشئ أول مكتب محلي لشؤون المساواة في الحقوق بين الرجل والمرأة في كولونيا ؛ وفي عام ١٩٨٦ كان هناك ١٠٠ مكتب على صعيد الدولة ؛ وفي خريف عام ١٩٨٩ ازداد عددها ليصل الى ٥٠٠ مكتب تقريباً . ويوجد في المدن الكبيرة والمتوسطة الحجم مكاتب للمساواة في الحقوق

وتحتذي المدن الصغيرة والمحليات والمناطق حذوها . وفي حزيران/يونيه ١٩٨٩ ، قدمت الحكومة الاتحادية تقريراً عن مكاتب المساواة في الحقوق على المستوى الاتحادي وعلى مستوى المقاطعات الاتحادية والمحليات الى البوندستاغ الالمانى . ويتطرق التقرير بالوصف لهذه المؤسسات ولتطورها ويبين الصعوبات التي يتعين عليها أن تذللها وتعرض التقدم المحرز بالفعل . وخلصت الحكومة الاتحادية الى أن مكاتب المساواة في الحقوق قد حققت بالفعل انجازات ملموسة على كافة المستويات لكنها في حاجة الى أن تكون أفضل تجهيز كي يتسنى لها العمل بفعالية في سبل تحقيق تكافؤ الحقوق للمرأة .

ومهمة هذه المؤسسات هي انفاذ تدابير على النحو المطلوب في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة . وأعمالها اليومية تفي لغرض انفاذ أحكام هذه الاتفاقية في جمهورية ألمانيا الاتحادية .

## الجزء الثاني

### أحكام الاتفاقية وتنفيذها في جمهورية ألمانيا الاتحادية

#### المادة - ١ : مصطلح "التمييز"

اتسع خلال السنوات القليلة الماضية تفسير العبارة "التمييز ضد المرأة" ؛ من ذلك مثلاً أن من المسلم به عموماً أنه يوجد في الوقت نفسه ما يعرف بـ "التمييز غير المباشر" ، وقد أوضحت قرارات محكمة العدل التابعة للاتحادات الأوروبية وقرارات محكمة العمل الاتحادية أن حظر التمييز في مجال قانون العمل يشمل أيضاً التمييز غير المباشر .

#### المادتان - ٢ و ٣ : التدابير التشريعية وغيرها من التدابير الرامية الى القضاء على التمييز ضد المرأة وضمان التطور الكامل للمرأة

استكمالاً لما جاء بالتقرير الأولي (أنظر الفقرات من ٥٥ الى ٧٤) ترد في المرفق الثاني قائمة بأهم التدابير التي اتخذت والقوانين التي صدرت في صالح المرأة في جمهورية ألمانيا الاتحادية منذ أن كرس مبدأ المساواة في الحقوق في دستور عام ١٩٤٩ (المرفق الثاني ، الموزان ١ و ٢) . وفضلاً عن ذلك يورد الموجز ٣ عرضاً للتدابير التي اتخذتها مكاتب المساواة في الحقوق التابعة للولايات ، وأهم النقاط التي ركزت عليها أعمال تلك المكاتب . وأخيراً ، ترد في الموجز ٤ خلاصة لمنشورات الوزارة الاتحادية للشباب وشؤون الأسرة والنساء والصحة ، توجز مشاريع البحوث والتحريات والمشاريع الرائدة وتقدم معلومات عن التدابير والقوانين ذات الصلة بالمرأة .

#### المادة - ٤ : التدابير الخاصة الرامية الى تحقيق المساواة الفعلية بين المرأة والرجل

ان مجال القانون هو المجال الذي تحققت فيه أعظم درجة من المساواة بين الرجال والنساء في جمهورية ألمانيا الاتحادية . ومن جهة أخرى ، ثمة مجالات أخرى كثيرة لا تزال توجد بها أشكال شتى من عدم المساواة ومواقف تحتل فيها المرأة مكانة أدنى من الرجل . وعلى ذلك فان أشد الاهداف الحاحا للسياسة التي تنتهجها جمهورية ألمانيا الاتحادية في الوقت الحاضر لتحقيق المساواة هو هدف بلوغ المساواة الفعلية في الحقوق . ومن الممكن أن يعتبر معظم التدابير الوارد ذكرها في المرفق الثاني تدابير خاصة بالمعنى المقصود في المادة ٤ من الاتفاقية .

وليس في نيتنا في هذا البيان التكميلي إلا أن نبرز مجالين اثنين تنهض فيهما التدابير الخاصة بدور بالغ الأهمية :

- النهوض بالمرأة في الحياة المهنية ، و

- النهوض بالمرأة في مجالات السياسة .

#### ١ - النهوض بالمرأة في الحياة المهنية

الى جانب "المبادئ الارشادية للنهوض المهني بالمرأة في دوائر الحكومة الاتحادية" توجد في معظم الولايات وفي عدد كبير من البلديات مبادئ ارشادية مناظرة . وتستهدف هذه المبادئ الارشادية تحسين الفرص المتاحة للنساء للحصول على وظائف والترقي فيها وشغل المراكز والمناصب الرفيعة المرتبة ، وكذلك لمواصلة التدريب والحصول على وظائف لبعض الوقت واستئناف العمل المدر للدخل . ويتعين على الحكومة الاتحادية فضلا عن ذلك ، أن تحدد الحصص لأسباب يذكر منها أن الاحكام الواردة في القانون الاساسي تنص في (الفقرة ٢ من المادة ٣٣ على أن "لكل ألماني الحق في أن يختار على قدم المساواة مع الآخرين - لاي منصب حكومي وفقا لقدراته ومؤهلاته وانجازاته المهنية" ) .

ومن الممكن أن يلاحظ من جهة أخرى أن بعض الولايات الاتحادية قد بادرت الى إبدال المبادئ الارشادية القائمة بقوانين تجازي تفضيل النساء على الرجال في حالة تساوي المؤهلات ، وتنص في بعض الحالات على اقرار حصص لكل من الجنسين . وفي تشرين الاول/أكتوبر ١٩٨٩ ، أصدرت ولاية الراين وستفاليا الشمالية قانونا بشأن النهوض بالمرأة في الخدمة المدنية ينص على حصص . ووفقا لهذا القانون ، يفضل تعيين النساء في القطاعات التي تمثلن فيها دون الكفاية شريطة أن تتساوى مؤهلاتهن مع مؤهلات الذكور المرشحين - وذلك الى أن تعادل نسبة النساء نسبة الرجال في القطاع المعني .

وفي القطاع الخاص ، اتخذ عدد متزايد من الشركات تدابير لاجراء ترقيات قصد بها النساء على وجه التحديد ، وأعدت مخططات لترقية النساء وعينت مفوضين لشؤون النساء . وقد أصدرت الوزارة الاتحادية للشباب وشؤون الاسرة والنساء والصحة "مبادئ ارشادية لترقية النساء في الشركات" تحتوي على نصائح عملية فيما يتعلق بتدابير النهوض بالمرأة وتقبلتها الشركات قبولاً حسناً . وبدرجة متزايدة ، تغدو تدابير النهوض بالمرأة جزءاً من اتفاقات الاجور الصناعية والجماعية .

ويمكن أيضاً أن ترى البرامج الريادية الكثيرة التي تنفذها الحكومة الاتحادية والولايات والبلديات ، على أنها تدابير خاصة لتحقيق المساواة الفعلية وفقاً لحكم المادة ٤ من الاتفاقية . فالمقصود بها أن تيسر اشتغال النساء والفتيات بالمهن التي يغلب فيها الرجال ، ولا سيما في القطاعين الصناعي والتقني . ومن الجهود المماثلة التي تبذل في هذا الاتجاه تلك الجهود المتمثلة في تزويد النساء بفرص مواصلة التدريب في ميدان التكنولوجيات الجديدة وتقديم المساعدة للنساء اللائي يشرعن في انشاء شركات جديدة . ويندرج في هذه الفئة من التدابير أيضاً البرنامج الخاص لتمكين النساء من العودة الى الحياة المهنية بعد انقطاعهن عنها ، الذي سيناقش في مرحلة لاحقة .

## ٢ - النهوض بالمرأة في مجالات السياسة

كما سبق أن ذكر في الجزء الأول من التقرير ، تمثل النساء دون الحد المنشود في مجالات السياسة . وللأحزاب السياسية دور هام تظطلع به في زيادة مشاركة النساء في السياسة . وقد اتخذت الأحزاب الكبرى قرارات تستهدف التحقق من أن النساء يعطين مزيداً من الاعتبار عند شغل مناصب الحزب ووظائفه ، وعند توزيع الاختصاصات والاماكن على قائمة أعضاء الحزب .

ويطبق حزب أنصار البيئة والحزب الاشتراكي الديمقراطي نظاماً للحصص . ففي عام ١٩٨٦ أدرج أنصار البيئة في دستورهم حكماً يقضي بأن تتضمن جميع الهيئات والأجهزة التابعة للرابطة الاتحادية ممثلات بنسبة ٥٠ في المائة على الأقل . وفي عام ١٩٨٨ عدل الحزب الاشتراكي الديمقراطي نظمه الأساسية لكي تنص على ألا يكون تمثيل أي من الجنسين في مناصب الحزب ووظائفه أدنى من ٤٠ في المائة . وسوف يعمل الحزب على انفاذ هذا الحكم على مراحل بين الآن وعام ١٩٨٨ ، وسيظل الحكم سارياً حتى عام ٢٠١٠ .

أما الأحزاب الأخرى فقد عزفت عن نظام الحصص مفضلة الاخذ بحلول أخرى ففي عام ١٩٨٦ تعهد حزب الاتحاد المسيحي الديمقراطي بأن يعين نساء في مناصب الحزب ويحدد لهن اختصاصات بنسبة لا تقل عن نسبة عضوية النساء في الحزب ، ثم عاد وأكد هذا التعهد في عام ١٩٨٨ . وبالمثل يعتزم الحزب الديمقراطي الحر أن يصل بنسبة النساء في هيئات اتخاذ القرارات الى نفس مستوى عضويتهم في الحزب . وتبلغ نسبة النساء الآن في عضوية كل من حزب الاتحاد المسيحي الديمقراطي والحزب الديمقراطي الحر قرابة الربع .

### المادة - ٥ (أ) : القضاء على الأدوار النمطية

يجدر التنويه هنا ، استكمالا لما جاء في التقرير الأولي (أنظر الفقرة ٧٦) ، بما يبذل من جهود للقضاء على الاعلانات التي تنطوي على تمييز ضد المرأة . ذلك أن الاعلانات التي تبثها وسائط الاعلام يمكن أن يكون لها تأثير على ادراك الناس للأدوار وعلى فهمهم لطبيعة المرأة وواجباتها . وقد تناقشت في السنوات القليلة الاخيرة الاعلانات التي تتضمن تمييزا صارخا ضد المرأة مصورة اياها على أنها مجرد موضوع للجنس أو للزينة . ومع ذلك فلا تزال منتشرة تلك الاعلانات القائمة على مدركات تقليدية وبالية لأدوار كل من الرجال والنساء . والنساء والمنظمات النسائية التي ترفع الصوت احتجاجا على تلك الممارسة آخذ في الازدياد .

وقد عهد الى مجلس الاعلان الالمانى ، وهو هيئة طوعية أنشأتها صناعة الاعلان ، بمهمة النظر في الشكاوى المقدمة بشأن الاعلانات النمطية على تمييز وتحريرا عند الاقتضاء . وتعمل هذه الهيئة منذ عام ١٩٨٥ في تعاون وثيق مع المجلس الوطني للنساء الالمانيات ، وهو الهيئة التي تنتمي اليها المنظمات النسائية الالمانية ، ومع الوزارة الاتحادية للشباب وشؤون الاسرة والمرأة والصحة في جهد مشترك للحد من انتشار الاعلانات التي تميز ضد النساء . والسؤال عما اذا كان هذا الاعلان أو ذاك ينطوي على تمييز ضد المرأة لانه يقر أدوارا نمطية لها ، سؤال كثيرا ما يثير الجدل نظرا لقلّة المعايير التي يمكن أن تتخذ أساسا لاصدار الحكم . ومع ذلك فليس هناك من سبيل الى انكار اشتداد الوعي بهذه المشكلة خلال السنوات القليلة الماضية . وتعتزم الوزارة الاتحادية للشباب وشؤون الاسرة والمرأة والصحة عقد مناقشات مع جميع أولئك الذين يعينهم الامر - ولاسيما مع صناعة الاعلان - بهدف زيادة هذا الوعي شدة على شدته .

وتناقش مشكلة الأدوار النمطية كما تصورها الكتب الدراسية في اطار المادة ١٠ فيما يلي .

### المادة - ٦ : قمع الاتحاد بالمرأة واستغلال دعارة المرأة

منذ عام ١٩٨٩ ، تسعى الوزارة الاتحادية للشباب وشؤون الاسرة والمرأة والصحة ، الى اقرار مشروع بحثي لارساء أسس التدابير السياسية اللازمة لمكافحة الاتجار بالبشر ، بما في ذلك الدعارة القهرية والسياسة الجنسية .

وريشما يتحقق ذلك ، أقيم بالفعل عدد كبير من المراكز لارشاد النساء المعنيات . وقد أنشئ أحد هذه المراكز وهو مركز ضخم في شتوتغارت للارشاد والاعلام يقدم تشكيلة واسعة من الخدمات ، في اطار مشروع ريادي مولته وزارة الشباب وشؤون الاسرة والمرأة والصحة بالتعاون مع ولاية بادن فرتمبرغ .

وفي عام ١٩٨٨ أجابت الحكومة الاتحادية عن سؤالين وجههما إليها مجلس النواب الألماني أحدهما بشأن "انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة ضد النساء" والآخر عن "الاتجار بالفتيات والنساء الاجنبيات" ، وتناولت الاجابة هاتين المشكلتين بالتفصيل .

#### المادة - ٧ : القضاء على التمييز في الحياة السياسية والعامة

كما ذكر في التقرير الأولي (أنظر الفقرات من ٨٧ - ٩٠) يحق للمرأة تماما أن تمارس حقوق المشاركة في الحياة السياسية وفي اتخاذ القرارات السياسية على نحو ما تنص عليه الفقرات أ ، ب ، ج ، من المادة ٧ من الاتفاقية . وقد سبق أن نوقش في الجزء الأول ضعف المشاركة الفعلي للنساء في الحياة العامة ، كما وصفت الجهود التي تبذلها الاحزاب السياسية لتمكين النساء من شغل مزيد من مناصب المسؤولية فيما جاء من تعليقات على المادة ٤ . ولا توجد في الوقت الحاضر خطط لاتخاذ تدابير قانونية أو أي تدابير حكومية أخرى لرفع نسبة النساء في الحياة العامة .

#### المادة - ٨ : مشاركة النساء على المستوى الدولي

استمرت في الزيادة نسبة النساء العاملات في خدمة وزارة الخارجية . وقد أفضى الاهتمام المتزايد من جانب الفتيات بالعمل في هذا الميدان الى نشوء موقف كادت فيه نسبة الاناث المشتركات في دورات التدريب في عام ١٩٨٩ تبلغ الـ ٥٠ في المائة . ومن جهة أخرى لا تزال منخفضة نسبة النساء اللاتي يشغلن مناصب السلطة في المستوى العليا والوسطى نظرا لان النساء لم يكن في الاعوام السابقة يتقدمن الى الوظائف . وعدد النساء اللاتي يرأسن بعثات دبلوماسية في الخارج لا يتجاوز ٦ في حين يصل مجموع البعثات الى مائتين ؛ وهناك فضلا عن ذلك أربع نساء يشغلن مناصب الممثلين الدائمين ، أو المديرين العامين في فئة المرتبات B3/A16 ، وست يشغلن مناصب رؤساء شعب في بون .

وقد ظلت الحكومة الاتحادية تسعى جاهدة طوال ١٠ سنين كثيرة لتسمية مرشحات ملائمت لشغل وظائف شاغرة في أمانات المنظمات الدولية ولتأييد طلباتهن . ومن أصل ١١١ مواطنا ألمانيا يشغلون وظائف مدنية عالية في الامانة العامة للأمم المتحدة ، توجد ٣٢ امرأة ، أي بنسبة ٢٨/٨ في المائة .

#### المادة - ٩ : الجنسية

لم يجدّ جديد بعد تقديم التقرير الأولي (أنظر الفقرة ٩٤ منه) .

## المادة - ١٠ : المساواة في ميدان التعليم

١ - في جمهورية ألمانيا الاتحادية ، يبدأ التعليم الإلزامي لجميع الأطفال عادة بعد اتمام الطفل ست سنوات . ويستمر هذا التعليم - كقاعدة عامة - ١٢ سنة .

وقد تحسنت بصورة واضحة أثناء بضع السنوات الماضية الفرص التعليمية المتاحة للفتيات ، وظلت ثابتة عند ٨٨٪ في المائة نسبة الفتيات الملتحقات بمدارس التعليم العام منذ سنة ١٩٨٠ . وبمقارنة مختلف أنواع المدارس ، يتضح حدوث زيادة في عدد الفتيات اللاتي يلتحقن بمدارس يفضي التعليم فيها الى مؤهلات أعلى مما درجن عليه من قبل (أنظر الجدول ٤ - ١) . كذلك طرأت زيادة ملحوظة على عدد الفتيات الملتحقات بمعاهد التعليم العالي (أنظر الجدول ٤ - ٢) وإن كن يتركزن في فروع معينة من الدراسة يذكر منها المفضية الى مهنة التدريس حيث يمثلن ٧١٨ من الدارسين . ومن جهة أخرى لا تمثل الفتيات سوى أقلية في مجالات دراسية أخرى ، وعلى الأخص في الهندسة (١١٨ في المائة) . وفي الرياضيات والعلوم الطبيعية (٣١٤ في المائة) .

٢ - ويوجد وضع مماثل في حالة التدريب المهني حيث يختار معظم الفتيات من بين مجموعة صغيرة جدا من المهن ولا سيما في قطاع الخدمات .

ويبلغ مجموع فروع التدريب المهني المعترف بها نحو ٤٣٠ فرعا . وأكثر من نصف الفتيات اللاتي يقررن الالتحاق بالتدريب المهني يخترن واحدة من بين عشر مهن (٥٤٩ في المائة) . ويركز قرابة ثلث مجموع الفتيات على خمس مهن فحسب (أنظر الجدول ٤ - ٣) . وعلى عكس ذلك يتوزع الفتيان بقدر أكبر من التساوي على مختلف فروع التدريب المهني (الجدول ٤ - ٤) .

وفي عام ١٩٨٩ ، شرعت الوزارة الاتحادية للتعليم والعلوم في تنفيذ حملة إعلامية مدتها أربع سنوات وتشمل كافة أنحاء البلاد ، وموجهة لا الى الفتيات والشابات فحسب ، بل الى الآباء والمعلمين والاصدقاء والزلاء ، والى الموجهين المهنيين والمدرسين وأرباب العمل . وتستهدف هذه الحملة تشجيع الفتيات على ايلاء مزيد من الاهتمام - عندما يشرعن في اختيار مهنة المستقبل - لتلك المهن التي ظلت حتى الآن شبه قاصرة على الذكور . ويتمثل هدف آخر من أهداف الحملة في تغيير مواقف جميع المعنيين ازاء تصورات الأدوار المهنية التي ورثناها من الاجيال السابقة . وتتوخى هذا الهدف ذاته حملة دعائية واسعة النطاق تشنها الوزارة الاتحادية للبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية لزيادة نسبة النساء اللاتي ينخرطن في سلك الوظائف التقنية بدائرة البريد الالمانية . كذلك يبذل مكتب العمل الاتحادي جهودا ضخمة لاثارة اهتمام الفتيات بالمهن الصناعية والتقنية بوجه خاص . وأخيرا يجري تنفيذ عدد كبير من المشاريع الريادية حول هذه المسألة على المستوى الاتحادي وعلى صعيد الولايات على السواء (أنظر التقرير الاولي : الفقرات من ٩٨ الى ١٠٢) .

٣ - يطبق نظام التعليم المشترك الذي تدعو اليه المادة ١٠ (ج) من الاتفاقية منذ السبعينات . غير أنه أجريت منذ عهد جد قريب تحريات أسفرت عن أن التعليم المختلط الذي يجمع بين البنين والبنات لا يترتب عليه بالضرورة زوال أو منع التصورات النمطية للأدوار ولا ما يعتور عملية التعليم ذاتها من أوجه قصور . بل كانت الفتيات على العكس من ذلك في وضع غير مؤات في ظل النظام المختلط بالنظر الى أن أساليب التدريس مصممة على نحو يناسب الفتیان أكثر مما يناسب الفتیات . ويصدق ذلك بوجه خاص على دروس العلوم الطبيعية والمواد التقنية .

ولا نقصد بذلك أن نعارض نظام التعليم المختلط من حيث المبدأ . ومع ذلك فمن الضروري العمل على تحسين مفهومه وتنقيح طرق التدريس فيه وتدريب المعلمين على نحو يجعلهم يوجهون تشجيعهم الى الفتيات بقدر ما يوجهونه الى الفتیان .

٤ - لا يزال هناك عدد كبير من الكتب الدراسية التي تتسم بتصوير بال لادوار النساء . بل ان ذلك تؤكد أحدث دراسات أجريت عن الكتب الدراسية - كالدراسة الاستقصائية التي أجريت في ولاية السار ونشرت نتائجها في عام ١٩٨٨ .

وفي تاريخ مبكر هو عام ١٩٨٦ ، اعتمد المؤتمر الدائم للوزراء المسؤولين عن التعليم مبادئ أساسية لتصميم الكتب الدراسية تقضي بتجنب ذكر الادوار النمطية واسناد مهام بعينها الى جنس دون الآخر ، وان ذكرت فلدحضها . غير أنه لا يمكن القول بحال ان جميع الكتب الدراسية المتوافرة حاليا تراعي هذه المبادئ . ومن الجدير بالذكر مع ذلك أن القائمين على ادارة المدارس والآباء وناشري الكتب ومؤلفيها أشد وعيا بكثير بهذه القضية في الوقت الحاضر مما كانوا منذ بضع سنوات .

٥ - ويسهم في القضاء على التمييز ضد المرأة ما يعرف باسم "بحوث النساء" وهو اتجاه حديث العهد نسبيا واقتترنت نشأته اقترانا وثيقا بقيام الحركة النسائية الجديدة . ويعكف هذا الاتجاه الحديث على تحليل التمييز ضد المرأة صريحا كان أم مقنعا ، وعلى تقصي انجازات المرأة في الحاضر والماضي . وتتميز بحوث النساء عن التيار البحثي العام بما توليه من أهمية للتطرق الى ما يعرف بـ "مجالات الحياة الخاصة" وبربطه بين النظرية والتطبيق . ويخص بالذكر على سبيل المثال ما قدمه من اسهام ذي شأن في طرح موضوع العنف ضد المرأة على بساط النقاش العام .

ومنذ السبعينات لم تأل النساء المشتغلات بالعلم جهدا في السعي الى إضفاء الطابع المؤسسي على بحوث النساء وإدخال القضايا التي تعالجها والنتائج التي تتوصل اليها في كافة ميادين العلم والتعليم . وقد أنشئت في السنوات الأخيرة أعداد متزايدة من مرافق البحث اذ يوجد اليوم ١٨ كرسيًا جامعيًا لبحوث النساء في جامعات جمهورية ألمانيا الاتحادية فضلا عن قرابة ٤٠ مؤسسة أخرى للبحوث تركز أساسا على هذا المجال من النشاط .

## المادة - ١١ : المساواة في ميدان العمل

بالنظر الى أن المادة ١١ حظيت بتعليق واق في التقرير الاولي (أنظر الفقرات ١١٢ الى ١٥٩ من ذلك التقرير) ، فلن تدعو الحاجة في التقرير الحالي إلا الى ابراز بضع نقاط .

(١) كان لأحكام قانون العمل المشار اليها في التقرير (الفقرات من ١١٢ الى ١٢٠) أثر ايجابي من حيث الممارسة العملية . ففي آذار/مارس ١٩٨٩ ، قضت محكمة العمل الاتحادية بأنه اذا تعرضت أي انساعة قدمت للحصول على وظيفة للتمييز بسبب جنسها ، كان صاحب العمل ملزما أساسا بالتعويض أيضا على الضرر غير المادي الذي تعرضت له الضحية من جراء انتهاك حقها في الخصوصية . وكقاعدة عامة ، تحدد التعويضات التي تدفع عن الضرر بأجر شهر واحد .

وتعتزم الحكومة الاتحادية تشجيع المزيد من تكافؤ الفرص في اجراءات التوظيف والترقية ، عن طريق قانون يرمي الى المضي قدما في تطوير الأحكام النافذة حاليا . ومن المتوقع أن يبدأ اتخاذ الاجراءات التشريعية بصدد مشروع ذلك القانون في بداية عام ١٩٩٠ .

(ب) لا يزال سوق العمل أضيق سبيلا بكثير على المرأة منه على الرجل . وكما هي الحال في التعليم المهني ، ينزع النساء الى أن يتركزن فيما يمارسن من مهن ، في نطاق مهني ضيق نسبيا . ففي عام ١٩٨٧ ، كان ما يقارب ثلثي جميع النساء الموظفات في أعمال مدرة للدخل موزعا في ١٢ فئة مهنية (أنظر الجدول ٣ - ٣) . وكانت أكثريتهن تعمل في الوظائف التنظيمية والادارية والمكتبية ، وتليها وظائف البيع والوظائف المتصلة بخدمات الصحة .

وتعتمد الحكومة الاتحادية وحكومات الولايات الى استخدام مشاريع رائدة وأبحاث استقصائية للاعلان عن مجال الوظائف المتاح للمرأة ، وخاصة في المهن الصناعية والتقنية . ويخص بالذكر اثنان من أمثلة المشاريع التي استهلتها الحكومة الاتحادية ، هما بحث استقصائي في "التأهيل المهني للنساء بغية تحسين فرصهن المهنية في مجال التكنولوجيا الجديدة" ، ومشروع رائد بعنوان "برنامج لتدريب المرأة على تجهيز البيانات تقدمه المرأة نفسها" .

وتقدم القوات المسلحة الاتحادية مثالا آخر لتوسيع نطاق الوظائف المتاحة . فمنذ ١ تموز/يوليه ١٩٨٩ ، أصبح بإمكان الشابات أن يتطوعن في الخدمة الطبية في القوات المسلحة الاتحادية بصفة مرشحات لرتبة ضابط . وأما منذ عام ١٩٧٥ ، فلم يكن العمل بصفة ضابطات صحيات ممكنا الا للمجازات في الطب ؛ وطب الأسنان والصيدلة والطب البيطري . وهناك أيضا خطط لاتاحة جميع

المجالات المهنية في الخدمة الطبية للنساء اعتباراً من خريف عام ١٩٩٠ . كما يجري الآن اعداد تعديل بهذا الصدد في قانون الجيش . وهذا لا يتعارض مع الجملة الثانية من الفقرة ٤ من المادة ١٢ (أ) ، من القانون الاساسي ، بما أن أفراد الخدمة الطبية ليس في عملهم ما يقتضي استخدام الاسلحة .

ومع أنه يمكن التأكيد بسهولة على أن النساء يتقبلن ما يعرض عليهن من عمل في ميادين النشاط الجديدة ، فإن مجال الامكانيات المتاحة لهن لا يزال اجمالاً أضيق مما ينبغي .

(ج) يزداد باطراد عدد النساء اللواتي يرغبن في استئناف مزاولة العمل المدر للدخل بعد تجاوزهن فترة تربية الاطفال . فزهاء ٣٢٠ ٠٠٠ امرأة ، ٧٠ في المائة منهن دون الاربعين يعدن الى سوق العمل في كل سنة . ويقدر بنحو ٢٣ مليون عدد النساء من اللواتي لا يزاوِلن عملاً مدرّاً للدخل في الوقت الحاضر ولكن من المتوقع أن يردن العودة الى مهتهن خلال السنوات القليلة المقبلة .

ومنذ نهاية السبعينات ، اتخذت عدة تدابير تعليمية لتشجيع اعادة التحاق النساء بالنشاط المهني . وفي اطار اتفاق أبرم عام ١٩٨٧ مع الحكومة الاتحادية الائتلافية ، تمت الموافقة على انشاء برنامج خاص يهدف الى اعادة الحاق النساء بالحياة العملية ، مع وضع المرأة في المناطق الريفية في الاعتبار . ويجري تنفيذ هذا البرنامج الخاص بالتعاون مع مكتب العمل الاتحادي والشركات والوكالات المسؤولة عن مواصلة التدريب . وهو يقسم الى جزأين :

- مراكز المشورة (ومجموعها ١٧) التي من المزمع اقامتها في جميع الولايات لتزويد النساء بما يحتجن اليه من معلومات وتوجيه لكي يعدن الى الانخراط في سلك الحياة العملية أو للقيام بأي نشاط آخر خارج المنزل . وقد بدأ هذا الطور من البرنامج في حزيران/يونيه ١٩٨٩ وهو محدد بثلاث سنوات .

- في فروع مهنية معينة ، يجري استحداث واختبار مشاريع رائدة تعنى بتدريب المرأة بعد تجاوزها مرحلة تربية الاطفال . وهدف هذا المسعى هو إعداد النساء للمطالب الجديدة في الحياة العملية وتهيئة الشروط المسبقة الضرورية لتحقيق زيادة في عرض الوظائف الفنية الدائمة على النساء العائدات الى عالم العمل . وسينفذ هذا الجزء من البرنامج الخاص في عام ١٩٩٠ .

(د) والحكومة الاتحادية الآن بصدد إعداد تقرير عن أحوال المرأة في الخدمة المدنية وآثار "المبادئ التوجيهية بشأن النهوض المهني بالمرأة في الادارة

الاتحادية" الصادر في شباط/فبراير ١٩٨٦ (أنظر التقرير ، الفقرة ١٢٣) . وسيقيم التقرير الوضع بعناية وسيتخذ أساسا لمواصلة تطوير هذه المبادئ التوجيهية ؛ ولهذه الغاية تعمل الوزارة الاتحادية للشباب وشؤون الأسرة والمرأة والصحة في الوقت الحاضر على إعداد مشروعه .

وقد سبق أن قدم بعض الولايات الاتحادية تقارير عن تجاربها في تنفيذ المبادئ التوجيهية الخاصة بها فيما يتصل بالنهوض المهني بالمرأة وعن أحوال المرأة في الخدمة المدنية في الولاية .

وفي الهيئات الاتحادية العليا يستمر الاتجاه الوارد وصفه في التقرير (أنظر الفقرة ١٢٥) . ففي عام ١٩٨٧ ، كان عدد المعيّنين فيها متساويا بين النساء والرجال . كما كانت نسبة الموظفين من النساء فيها مقاربة لمستوى نسبة الطلبات المقدمة منهن .

( هـ ) بيد أن متوسط دخل المرأة الاجمالي لا يزال دون متوسط دخل الرجل . ومع أنه أمكن تضيق تلك الفجوة باطراد ، فقد توقفت عن التضاؤل فجوة الاجر في فئات العاملين براتب خلال السنوات العشر الماضية (الجدول ٣ - ٤) .

ويمكن الى حد بعيد ارجاع أسباب الفوارق في الدخل القائمة اليوم بين الرجال والنساء الى عوامل هيكلية . فالنساء يعملن في الاكثر في أدنى مستويات السلم الاقتصادي ، ولهن أسبوع عمل أقصر ، ويقمن بقدر أقل من العمل الإضافي ومن العمل في النوبات (الافضل اجرا) . وفي أكثر الأحيان ، تكون سنوات خدمتهن أقل ، وقلما يبلغن مستويات العمر التي تبلغ فيها الرواتب أقصى معدلاتها .

وبالإضافة الى هذه العوامل الهيكلية ، كان التمييز في الأجور ، القائم على اعتبار عمل المرأة خلوا من كل قيمة ، مستمرا الى عهد جد قريب . ففي الماضي ، لم يكن يندرج في عداد الاعمال الشاقة سوى العمل الذي يتطلب قدرا كبيرا من القوة العضلية ، في حين أن العمل الذي كانت تقوم به المرأة عادة ، كان يعتبر عملا خفيفا ، ومن ثم تؤجر عليه أدنى معدل من الأجور .

ولكن تغير هذا الوضع جذريا في السنوات الأخيرة . وخلال جلسات المساومة الجماعية الخاصة بتحديد الأجور ، حذف من كثير من الاتفاقات الجماعية ما يسمى فئة أجور "العمل الخفيف" ، ورفع مستوى فئات الأجور الأدنى . وفي نيسان/أبريل ١٩٨٨ ، قررت محكمة العمل الاتحادية - بالاستناد الى محكمة العدل الأوروبية - أنه لدى تقدير العمل الشاق لا ينبغي أن توضع في الاعتبار فحسب درجة القوة العضلية التي يحتاج اليها ، بل كذلك جميع الظروف التي تسبب الجهد للكائن البشري ويمكن أن ينجم عنها ردود فعل جسدية . وسوف يؤدي هذا القرار الى

مراجعة الخصائص الوظيفية الحاسمة التي تتخذ أساسا لتحديد فئات الرواتب ؛ مما سيؤدي الى القضاء على ذلك القدر الذي لا يزال موجودا من التمييز في الأجور .

(و) مدت بدءا من عام ١٩٨٩ الفترة الزمنية التي يحق خلالها للأمهات والآباء الحصول على علاوة تربية الاطفال التي جاء ذكرها في التقرير (الفقرات ١٥٤ - ١٥٦) ، سواء كانوا موظفين أو مستقلين في العمل ، أو من أفراد الأسرة الذين يساعدون في اعاليتها ، أو تحت التدريب أو من التلاميذ أو الطلاب ، أو ربات أو أرباب بيوت . وهذه العلاوة ، التي كانت حتى حزيران/يونيه ١٩٨٩ تدفع حتى الشهر العاشر أو الثاني عشر من حياة الطفل ، تدفع الآن حتى الشهر الخامس عشر ، وستدفع بدءا من تموز/يوليه ١٩٩٠ حتى يبلغ الطفل الشهر الثامن عشر من عمره . وبين بداية عام ١٩٨٦ ونهاية عام ١٩٨٨ ، بلغ عدد الذين تلقوا علاوة تربية الطفل زهاء ١٨ مليون أب وأم - منهم أدنى قليلا من ٢٠ ٠٠٠ أب .

(ز) لا تزال مرافق العناية بالاطفال غير متوفرة بأعداد كافية في جمهورية ألمانيا الاتحادية . والطلب على هذه المرافق يزداد على الدوام من جراء ازدياد عدد الآباء والأمهات الذين ينفردون بتربية الطفل ، وبالنظر الى أن الحاجة الى التوفيق بين الحياة العائلية والحياة العملية تشتد الحاحا باطراد كما يزداد الاقرار بفائدة التنشئة الاجتماعية للطفل ، وخاصة نتيجة لتزايد عدد الاطفال الوحيدين . ولهذا السبب فان مشروع مرسوم خدمات رعاية النشء ، الذي قدمته الحكومة الاتحادية الى البرلمان في أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ ، ينص على أن تقدم المساعدة المناسبة الى جميع الاطفال الذين يتطلب نموهم السليم توفير المساعدة لهم من خلال مرافق الرعاية النهارية أو العناية اليومية ، على أن تتكفل كل ولاية بتوسيع هذه المرافق على نحو ينسجم مع الطلب عليها .

#### المادة ١٢ : المساواة بين الرجل والمرأة في نظام الصحة العامة

يقدم التقرير (أنظر الفقرة ١٥٩) معلومات عن الأوضاع القانونية في جمهورية ألمانيا الاتحادية .

(أ) منذ ١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ ، أصبحت النساء المشمولات بالتأمين في الضمان الصحي التشريعي في اطار خطة المزايا الاسرية ، يتمتعن بوضع الشخص المؤمن عليه ، باعتبار ذلك حقا خاصا بهن . ولم يعد هناك ما يسمى بالمساهم الاصلي (وهو الزوج عادة) ويحق له تقديم الطلب والحصول على الاعانة ، بل الاشخاص المؤمن عليهم في اطار خطة الاعانة الاسرية أنفسهم (وكقاعدة عامة الزوجات والاطفال ممن لا يزاولون عملا مدرا للربح) هم الذين يحق لهم ذلك .

وهذا التغيير الذي أدخل على قانون الإصلاح الهيكلي لنظام الصحة العامة ، يعزز قبل كل شيء المركز القانوني للمرأة المؤمن عليها بهذه الطريقة .

(ب) تختلف المشاكل الصحية وسلوك النساء المتصل بمسائل الصحة عن نظيراتها لدى الرجل من عدة نواح . وعلى سبيل المثال ، ثمّ اختلاف في تواتر وقوع كل من المرأة والرجل فريسة لأمراض معينة . وحتى الآن ، لم يجر سوى عدد ضئيل جدا من البحوث عن الأشكال والأسباب الكامنة وراء ما هناك بين الرجل والمرأة من تباين في السلوك المتصل بالصحة . وإن عدم وجود أي نظام شامل للإبلاغ الصحي يوضح الافتقار الى الوثائق عن وضع المرأة الصحي في جمهورية ألمانيا الاتحادية . بيد أن الوزارة الاتحادية للشباب وشؤون الأسرة والمرأة والصحة تسعى الى تبيان الفوارق العائدة الى الجنس وزيادة الوعي بشأنها .

وقد وضعت في الاعتبار هذه المسألة التي تستدعي الاهتمام ، في جملة أمور ، في تقرير طلبت إعداده الوزارة الاتحادية للشباب وشؤون الأسرة والمرأة والصحة ، عنوانه "المشاكل الصحية العاجلة لدى السكان في جمهورية ألمانيا الاتحادية" . ومن المتوقع استكمالها في المستقبل القريب .

وبقدر ما تتمتع به الحكومة الاتحادية من صلاحيات تمويلية في ميدان البحوث الصحية ، ستوضع مسألة الخصوصية المرتبطة بالجنس في الاعتبار في المجالات الرئيسية المختارة للتمويل في إطار برنامج البحوث لدى الحكومة . وهذه هي الحال خاصة بالنسبة الى تمويل البحوث في مجالات :

- تخلخل العظام
- اضطرابات الخصوبة
- الصحة في الشيخوخة
- التغذية
- مرض الايدز .

وتستكمل هذه الأنشطة باستقصاءات خاصة عن الفوارق النوعية بين الجنسين في السلوك المتعلق بالصحة ، واختبارات نموذجية في مجال توفير الخدمات النفسية الاجتماعية والطبية .

(ج) وقد شهدت السنوات القليلة الماضية هبوطا حادا في معدلات وفيات الأمهات والرضع ، إذ انخفض عدد من يتوفى من الأمهات في كل ١٠٠ ٠٠٠ ولادة من ٥١٨ في عام ١٩٧٠ الى ٢٠٠ في عام ١٩٨١ والى ٨٧ في عام ١٩٨٧ - أي أقل بست مرات من رقم عام ١٩٧٠ . ومن أصل ١ ٠٠٠ مولود حي في عام ١٩٨٧ ما زال يتوفى ٨٣ من المواليد . ويمكن أن يعزى سبب هذا التطور مبدئيا الى توفر الفحوص الطبية

المجانية للنساء الحوامل والمواليد الجدد والرضع وصغار الاطفال ، التي أدخلتها في خدماتها نظم التأمين الصحي التشريعية في عام ١٩٦٦ . وبالإضافة الى هذه الخدمة ، تقدم المكاتب الصحية التابعة لنظام الصحة العامة مشورة مجانية في جميع المسائل المتعلقة بالصحة للحوامل والامهات . ومما أسهم في هذا التطور الايجابي ما أحرز من تقدم في توفير المساعدة عند الولادة والإعلام الشامل عن تنظيم الاسرة والحمل والولادة .

(د) وفي السنوات الاخيرة ، أحرز تقدم طبي وتقني هام في المحاولات الرامية الى علاج حالات الحرمان من البنين غير المرغوب فيها . وكانت نتيجتها ظهور عدد من تقنيات المعالجة التي تقوم كلها تقريبا على عمليات التدخل الطبي في جسم المرأة . وفي عام ١٩٧٨ ، أجريت أول عملية إخصاب في الأنابيب ، وانتشرت الطريقة في جميع أنحاء العالم منذ ذلك الحين . غير أن هذه الامكانيات تنطوي أيضا على مخاطر جديدة لا تتصل بفن التطبيب فحسب بل تثير أيضا مسائل أخلاقية وقانونية معا . لذلك سوف يتعين اللجوء الى الوسائل التشريعية لمنع اساءة استعمال المبتكرات الطبية والتقنية في ميادين الطب التناسلي وعلم التشخيص الوراثي والعلاج الوراثي . ومن ثم فإن المرسوم المعدل للمرسوم بشأن عرض الاطفال للتبني ، والذي دخل حيز النفاذ في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ ، ينص على خطر السمسرة في هذا المجال واستحداث أي شكل من أشكال الامومة البديلة . وهناك قضايا أخرى يذكر منها ما يلي :

- التدخل المقصود في تحديد جنس الطفل
- اجراء البحوث على المضغات الجنينية
- التحكم غير الطبيعي في التكوين الجنيني للبشر .

ومن المزمع تنظيمها في المرسوم الخاص بحماية المضغات الجنينية الذي يناقش الآن في البرلمان .

(هـ) من وجهة النظر الاحصائية ، لم تصب النساء بمرض الايدز بقدر ما أصيب الرجال به . ففي تموز/يوليه ١٩٨٩ ، لم يكن هناك سوى ٢٥٧ امرأة من أصل ٦٣٦ ٣ شخصا من مرضى الايدز المسجلين . ومن ناحية أخرى ، عندما تكون المرأة نفسها مصابة بعدوى الايدز أو عندما تكون شريكة أو أما لشخص مصاب بها ، كثيرا ما يكون تأثرها بهذا المرض على نحو مختلف . وقد استحدثت الوزارة الاتحادية للشباب وشؤون الاسرة والمرأة والصحة أنماطا متنوعة من المساعدة بتقديم المشورة والعناية وغيرهما من الخدمات المصممة لتلبية حاجات المرأة ، في اطار البرامج النموذجية المختلفة . ويذكر من أمثلة هذه البرامج : "تدابير المشورة النفسية - الاجتماعية بشأن مرض الايدز" و "توفير العناية والمشورة لمدمني العقاقير المخدرة المصابين بفيروس القصور المناعي البشري" ،

و "الايدز والاطفال" ، و "الايدز والنساء" . وعلاوة على ذلك ، يجري تكثيف الجهود الرامية الى تنمية الوعي لدى النساء فيما يتصل بمرض الايدز .

(و) ما زال النقاش الجاري بشأن الشروط التي يجوز بموجبها اجراء الاجهاض دون التعرض لعقوبة القانون ، يتسم بطابع الخلاف منذ أوائل السبعينات . وحتى بعد تعديل المادة ٢١٨ في عام ١٩٧٦ ، ما زال قانون العقوبات الالمانى ينص على أن الاجهاض خاضع للعقوبة مبدئيا ، ما لم :

- تكن حياة المرأة أو صحتها عرضة للخطر الشديد ، "الداعي الطبي" ،
- يخشى من حدوث اصابة جسمية أو عقلية خطيرة للطفل مما يجعل من غير المتوقع على نحو معقول أن تستطيع المرأة اكمال حملها الى نهاية المدة (لغاية ٢٢ أسبوعا بعد بدء الحمل) ، "الداعي النسلي" ،
- يكن الحمل ناتجا عن جريمة جنسية (لغاية ١٢ أسبوعا بعد بدء العمل) ، "الداعي الاجرامي" ،
- يوجد خطر من تدهور حالة المرأة الاجتماعية الى حد لا يتوقع على نحو معقول أن تستطيع المرأة تحمله (لغاية ١٢ أسبوعا بعد بدء الحمل) "الداعي الاجتماعي" .

وفي عام ١٩٨٨ ، سجل ما مجموعه ٨٣ ٧٨٤ عملية اجهاض : ٨٦ر٨ في المائة منها أجريت لاسباب اجتماعية خطيرة و ٨ر٩ في المائة لاسباب طبية . ومن المسلم به أن هناك عددا أكبر بكثير من عمليات الاجهاض لا يظهر رقمه في الاحصائيات ("العجز الابلاغي") ولكن الحسابات الجادة تحدد معدل الاجهاض السنوي بنحو ٢٥٠ . ٠٠٠ حالة . وقد دفع هذا الرقم المرتفع الدولة الى زيادة ما تبذله من جهود لتوفير حماية أفضل لحياة الجنين . ويجب مواصلة هذه التدابير وتوسيع نطاقها .

والحكومة الاتحادية تسعى الى توسيع وتحسين الخدمات المقدمة في مجال توفير المشورة والدعم للنساء الحوامل والامهات الشابات وخاصة أولئك اللواتي يجدن أنفسهن في مواجهة عائق اجتماعي خطير أو موقف صراع نتيجة للحمل . وفي عام ١٩٨٤ ، أقامت الحكومة مؤسسة "الأم والطفل - حماية حياة الجنين" ، وذلك بهدف توفير المساعدة للنساء اللواتي يعانين حالات حمل يكتنفها الصراع واعانتتهن على بلوغ الغاية . وفي عام ١٩٨٩ ، تلقت المؤسسة ١٣٠ مليون مارك ألماني من الميزانية الاتحادية . وحتى هذا التاريخ ، تلقت ٢٠٠ . ٠٠٠ امرأة مساعدات ملائمة كل منهن وفقا لاحتياجاتها الخاصة .

المادة ١٣ : المساواة بين المرأة الرجل في الحياة الاقتصادية والاجتماعية

لا اضافة على التقرير (الفقرة ١٦٠) .

المادة ١٤ : المساواة في المناطق الريفية

بالاضافة الى المعلومات المعروضة في التقرير (الفقرات ١٦١ - ١٧١) ، يجدر التنويه بأن الحكومة الاتحادية تظطلع حالياً بتنفيذ عدة مشاريع بحثية عن أحوال المرأة في المناطق الريفية بهدف الحصول على بيانات عن تدابير السياسة التي ينبغي اتخاذها بشأن النساء . وبدعم من الوزارة الاتحادية للأغذية والزراعة والحراجة ، أجرت الرابطة الألمانية للنساء الريفيات دراسة عن "الأحوال المعيشية والعملية لدى المزارعات وزوجات المزارعين" . ومن المتوقع أن تقدم هذه الدراسة نظرات جديدة في اكتناه الأحوال الخاصة السائدة في المزارع ، بما في ذلك الأنشطة غير الزراعية ، والتعليم المدرسي والتدريب المهني لنساء الريف ، وأحوالهن العائلية والضمان الاجتماعي لهن ومدى اشتراكهن في الحياة العامة . ويتمم هذه الدراسة استقصاء طلبت اجراءه الوزارة الاتحادية للشباب وشؤون الاسرة والمرأة والصحة عن النساء اللواتي يعشن في المناطق الريفية ولكن لا يعملن في الزراعة بحد ذاتها . كما تولي المرأة في المناطق الريفية انتباها خاصا في اطار مشروع نموذجي آخر تنفذه الحكومة الاتحادية ، عنوانه "اعادة الحاق المرأة بالحياة العملية بعد تجاوزها فترة تربية الاطفال" ، (أنظر أعلاه ، التعليق على المادة ١١) .

المادتان ١٥ و ١٦

لا اضافة على التقرير (أنظر التقرير ، الفقرات ١٧٢ - ١٩٦) .

المرفق الاول - الجداول والاحصاءات

- الجدول ١ - السكان
- الجدول ٢ - المرأة في الحياة العامة
- الجدول ٣ - المرأة في العمالة المدرة للدخل
- الجدول ٤ - المرأة في التعليم

المرفق الثاني - نظرة اجمالية على التدابير المتخذة لتحقيق المساواة في الحقوق

- ١ - القوانين (منذ عام ١٩٤٤)
- ٢ - التدابير الأخرى والأحداث الرئيسية (منذ عام ١٩٤٩)
- ٣ - التدابير التي اتخذتها المكاتب المعنية بالمساواة في الحقوق التابعة للولايات
- ٤ - منشورات السياسة العامة المعنية بالمرأة (تقارير بحوث ، مواد اعلامية ، الخ.)

المرفق الأول

الجداول والاحصاءات

الجدول ١ - سكان جمهورية المانيا الاتحادية

١ - ١ - هيكل الاعمار (١٩٨٧)

الذكور			الاناث			الفئة العمرية
النسبة من اجمالي عدد السكان	المجموع الكلبي		النسبة من اجمالي عدد السكان	المجموع الكلبي		
٩,٥ %	٥,٨ م	-	٩,٠ %	٥,٥ م	-	صفر - ١٨ سنة
٢٠,٥ %	١٢,٥ م	-	١٩,٦ %	١١,٩ م	-	١٨ - ٤٥ سنة
١٠,٥ %	٦,٣ م	-	١٠,١ %	٦,٢ م	-	٤٥ - ٦٠ سنة
٧,٥ %	٤,٥ م	-	١٣,٢ %	٨,١ م	-	٦٠ - ٦٥ سنة
٥,٢ %	٣,٢ م	-	١٠,١ %	٦,١ م	-	فوق ٦٥ سنة

١ - ٢ - الوضع العائلي للسكان الاناث

نسبة السكان الاناث	عدد النساء	
٣٤,٤ %	١٠,٩ م	غير المتزوجات
٤٦,٦ %	١٤,٨ م	المتزوجات
١٤,٦ %	٤,٦ م	الارامل
٤,٤ %	١,٤ م	المطلقات
١٠٠ %	٣١,٨ م	المجموع

١ - ٣ - عدد الاطفال لكل أسرة (١٩٨٨)  
(الاطفال دون ١٨ سنة)

الوالدان المتزوجان		الوالد الوحيد		المجموع	%
٦ م	= ١٠٠ %	٩٥٢,٠٠٠	= ١٠٠		
مَمَّن لديهم :					
٣,١ م	= ٥١,٤ %	٦٩٤ ٠٠٠	= ٧٢,٩ %	طفل واحد	
٢,٢ م	= ٣٦,٧ %	٢٠٧ ٠٠٠	= ٢١,٧ %	طفلان	
٠,٥٥ م	= ٩,٣ %	٣٩ ٠٠٠	= ٤,١ %	ثلاثة أطفال	
٠,١٤ م	= ٢,٣ %	١١ ٠٠٠	= ١,٩ %	اربعة أطفال أو أكثر	

الجدول ٢ - المرأة في الحياة العامة

٢ - ١ - نسبة النائبات في البرلمان الاتحادي  
وبرلمانات الولايات (%)

٥٢/١٩٤٦	٨٥/١٩٨٠	٨٩/١٩٨٨	مجلس النواب الألماني
٦,٨	٨,٥	١٥,٦	
٤,٥	٦,٣	٩,٦	بادن فورتمبرغ
١,٨	٧,٨	١٣,٧	بافاريا
٢٣,٨	٩,٢	٢٧,٢	برلين
٩,٥	١٧,٠	٢٧,٠	بريمن
٦,١	١٤,٨	٢٩,١	هامبورغ
٦,٣	١٢,١	١٨,٧	هيسن
٥,٤	٦,٥	١١,٥	فستفالية شمال الراين
٧,٤	٧,٠	١٢,٤	ساكسونيا السفلى
٥,٤	١٢,٠	١٥,٠	رانيا لاند بالاتينات
٢,٠	٧,٨	٩,٨	سارلاند
٩,٤	١٢,١	٢٤,٣	شليسفيغ-هولشتاين

٢ - ٢ - المرأة في الأحزاب السياسية

نسبة النساء (%)			مجموع عدد الاعضاء	
١٩٨٨	٨٣/١٩٨٢	١٩٧٦	١٩٨٨	
٢٥,٦	٢٣,٤	١٩,٩	٩١٠ ٠٠٠	الحزب الاشتراكي الديمقراطي
٢٢,٥	٢١,٤	١٨,٥	٧١٥ ٦٠٠	الاتحاد الديمقراطي المسيحي
١٤,٢	١٣,٥	١١,١	١٨٤ ٠٠٠	الاتحاد الاشتراكي المسيحي
٢٤,٠	٢٤,٥	١٩,١	٦٥ ٠٠٠	الحزب الديمقراطي الحر
٣٧,٥	٣٥,٥	-	٤١ ٠٠٠	حزب أنصار البيئة

٢ - ٣ - نسبة النساء في الهيئات التنفيذية الاتحادية للأحزاب

٨٩/١٩٨٨	١٩٨٥	
٥٤,٤	٣٠,٠	حزب أنصار البيئة
٣٥,٠	١٧,٥	الحزب الاشتراكي الديمقراطي
٢١,٢	١٠,٨	الحزب الديمقراطي الحر
٢٠,٠	١٥,٨	الاتحاد الديمقراطي المسيحي
٩,٧	٦,٨	الاتحاد الاشتراكي المسيحي

٢ - ٤ - المرأة في النقابات العمالية

الأعضاء	١٩٧٦	١٩٨٠	١٩٨٨
<u>اتحاد النقابات العمالية الألماني (DGB)</u> <u>وتتكون عضويته من ١٧ نقابة عمالية</u>			
المجموع	٧ ٤٠٠ ٠٢١	٧ ٨٨٢ ٥٢٧	٧ ٧٩٧ ٠٧٧
النساء	١ ٣٥٣ ٩٥٨	١ ٥٩٦ ٢٧٤	١ ٨٢٦ ٦٤٩
النساء (%)	١٨,٣	٢٠,٣	٢٣,٤
النساء في الهيئة التنفيذية	١	١	٢ (من أصل ٩)
<u>الاتحاد الألماني للمستخدمين براتب (DAG)</u>			
المجموع	٤٧٣ ٤٦٣	٤٩٤ ٨٧٤	٤٩٦ ٨٣٢
النساء	١٦٧ ١٣٢	١٨٨ ٦٠٤	٢١٩ ٠٢٨
النساء (%)	٣٥,٣	٣٨,١	٤٤,١
النساء في الهيئة التنفيذية	١ (من أصل ٩)	١ (من أصل ٩)	١
<u>اتحاد الموظفين المدنيين الألماني (DBB)</u>			
المجموع	٨٠٣ ٧٤٧	٨٢١ ٠١٢	٧٨٦ ٩٤٨
النساء	١٨٨ ٩١٥	٢٠١ ١٢٨	٢٠٦ ٧٥٣
النساء (%)	٢٣,٥	٢٤,٥	٢٦,٣
النساء في الهيئة التنفيذية	صفر	صفر	صفر
<u>اتحاد النقابات العمالية المسيحي (CGB)</u> (١٩٨٢)			
المجموع	٢٩٥ ٢٤٢	٢٩٥ ٢٤٢	٣٠٦ ٨٤٧
النساء	٧٥ ٢٠٨	٧٥ ٢٠٨	٧٦ ٢١٦
النساء (%)	٢٥,٥	٢٥,٥	٢٤,٨
النساء في الهيئة التنفيذية	٢	٢	١
المجموع	٩ ٣٨٧ ٧٠٤		
النساء	٢ ٢٢٨ ٦٥٦		
النساء (%)	٢٤,٨		

الجدول ٣ - المرأة في الحياة العملية

٣ - ١ - عدد ونسبة النساء العاملات في مهن مدرة للدخل ، ١٩٨٠ - ١٩٨٨

السنة	المجموع بالآلاف	النساء بالآلاف	الرجال بالآلاف	نسبة الاناث (%)
١٩٨٠	٢٦ ٣٢٨	٩ ٨٢٩	١٦ ٤٩٩	٣٧,٣
١٩٨١	٢٦ ١٤٤	٩ ٨١٨	١٦ ٣٢٦	٣٧,٦
١٩٨٢	٢٥ ٧٠٩	٩ ٧٢٣	١٥ ٩٨٦	٣٧,٨
١٩٨٣	٢٥ ٣٣١	٩ ٥٩٥	١٥ ٧٣٦	٣٧,٩
١٩٨٤	٢٥ ٣٥٨	٩ ٦٥٦	١٥ ٧٠٢	٣٨,١
١٩٨٥	٢٥ ٥٤٠	٩ ٧٥١	١٥ ٧٨٩	٣٨,٢
١٩٨٦	٢٥ ٧٩٦	٩ ٩١١	١٥ ٨٨٥	٣٨,٤
١٩٨٧	٢٥ ٩٨٧	١٠ ٠٥٦	١٥ ٩٣١	٣٨,٧
١٩٨٨	٢٦ ١٣٧	١٠ ١٥٦	١٥ ٩٨١	٣٨,٩

٣ - ٢ - النساء في كل من القطاعات الاقتصادية

	١٩٧٣		١٩٨٢		١٩٨٧	
	بالآلاف	النسبة	بالآلاف	النسبة	بالآلاف	النسبة
الزراعة	١ ٠١٢	% ٥٤,٤	٦٥١	% ٤٧,٠	٥٢٥	% ٤٣,٣
الانتاج	٢ ٠٨٢	% ٢١,٥	١ ٦٩٠	% ١٩,٦	١ ٦٣٥	% ١٩,٧
المهن التقنية	١٤٢	% ١٠,٢	١٦٩	% ١٠,٩	١٩٤	% ١٢,١
الخدمات	٦ ٤٧٦	% ٤٨,٠	٧ ٥٣٩	% ٥٠,٨	٧ ٩٠٠	% ٥١,٩

٣ - ٣ - توزيع النساء العاملات في مهن مدوّرة للدخل  
بحسب الفئات المهنية (آذار/مارس ١٩٨٧)

الفئات المهنية	التوزيع بحسب الفئات المهنية (%)	نسبة النساء في كل فئة مهنية (%)
موظفات السكرتارية	٢٣,٤	٦٧,٣
بمن فيهن موظفات المكاتب الماهرات	١٨,٧	٦٣,٠
المساعدات في المحلات التجارية	١٢,٤	٦٢,٢
الخدمات الصحية العامة باستثناء		
الطبيبات والصيديات	٨,٤	٨٥,٧
ولكن بمن فيهن الممرضات ، والقابلات		
والمساعدات أثناء الولادة	٣,٩	٨٢,٩
عاملات التنظيف	٤,٧	٨٤,٣
الزراعة (مربيان الحيوانات)	٣,٤	٧٧,٠
مسك الدفاتر ، معالجة البيانات	٣,٥	٥٦,٦
المعلمات	٣,٤	٤٨,٢
خدمات الرعاية الاجتماعية	٣,٠	٧٩,٠
موظفات المصارف والتأمين	٢,٧	٤٣,٥
المشرفات على الضيافة والمضيفات	٢,٤	٦٢,٤
المجموع المؤقت	٦٧,٣	٦٦,٣
الفئات المهنية الأخرى	٣٢,٧	٢١,٠
مجموع عدد النساء	١٠٠,٠	٣٨,٩

٣ - ٤ - مقارنة بين دخل الاناث ودخل الذكور

متوسط الاجور الاسبوعية الاجمالية للعمال في الصناعة  
(باستثناء العمال بدوام جزئي)

السنة	الرجال مارك ألماني	النساء مارك ألماني	نسبة الدخل بين الذكور والاناث (%)
١٩٦٠	١٣٤	٨٠	٥٩,٧
١٩٧٠	٢٩٣	١٨٢	٦٢,١
١٩٧٨	٥٢٨	٣٦٣	٦٨,٧
١٩٨٠	٥٩٦	٤٠٨	٦٨,٥
١٩٨٢	٦٤٢	٤٤٤	٦٩,٢
١٩٨٤	٦٨٤	٤٧٧	٦٩,٧
١٩٨٥	٧٠٥	٤٩٤	٧٠,١
١٩٨٦	٧٢٩	٥١٣	٧٠,٤
١٩٨٧	٧٥٣	٥٣١	٧٠,٥
١٩٨٨	٧٨٣	٥٥١	٧٠,٤

متوسط الدخل الشهري الاجمالي للموظفين براتب في قطاعي التجارة والصناعة  
(باستثناء العاملين بدوام جزئي)

السنة	الرجال مارك ألماني	النساء مارك ألماني	نسبة الدخل بين الذكور والاناث (%)
١٩٦٠	٧٢٣	٤٠٤	٥٥,٩
١٩٧٠	١ ٥٣١	٩١٧	٦٠,٠
١٩٧٨	٢ ٩٨٦	١ ٩٢٦	٦٤,٥
١٩٨٠	٣ ٤٢١	٢ ٢٠٢	٦٤,٤
١٩٨٢	٣ ٧٧٧	٢ ٤٤٧	٦٤,٨
١٩٨٤	٣ ٩٩٦	٢ ٥٥٤	٦٣,٩
١٩٨٥	٤ ١٥٨	٢ ٦٤٨	٦٣,٧
١٩٨٦	٤ ٣٢٢	٢ ٧٦٤	٦٤,٠
١٩٨٧	٤ ٤٨٥	٢ ٨٧٥	٦٤,١
١٩٨٨	٤ ٦٥٤	٢ ٩٨٩	٦٤,٢

٣ - ٥ - اتجاهات البطالة لدى الاناث - بالمتوسط السنوي

المتوسط السنوي	العاطلات عن العمل	نسبة العاطلات عن العمل (%)	مستوى البطالة لدى النساء (%)	مستوى البطالة الاجمالي (%)
١٩٧٠	٥٥ ٩٤٧	٣٧,٥	٠,٨	٠,٧
١٩٨٠	٤٦٢ ٤٨٣	٥٢,٠	٥,٢	٣,٨
١٩٨١	٦١٩ ٣٦٩	٤٨,٧	٦,٩	٥,٥
١٩٨٢	٨١٢ ١٥٤	٤٤,٣	٨,٦	٧,٥
١٩٨٣	٩٨٥ ١٢٠	٤٣,٦	١٠,١	٩,١
١٩٨٤	٩٨٨ ٩٠٦	٤٣,٦	١٠,٢	٩,١
١٩٨٥	١ ٠١٤ ٩٥٩	٤٤,١	١٠,٤	٩,٣
١٩٨٦	١ ٠٢٨ ٠١٣	٤٦,١	١٠,٥	٩,٠
١٩٨٧	١ ٠٢١ ٣٥٨	٤٥,٨	١٠,٢	٨,٩
١٩٨٨	١ ٠٤٢ ٧٨٣	٤٦,٥	١٠,٠	٨,٧

الجدول ٤ - التعليم

٤ - ١ - نسبة التلميذات في مدارس التعليم العام (%)

١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٨٧	
٤٨,٩	٤٨,٧	٤٩,٢	المدارس الابتدائية (الصفوف ١ - ٤)
٤٩,٢	٤٦,٤	٤٥,٥	المدارس الثانوية العامة (الصفوف ٥ - ٩ أو ١٠)
٤٤,٧	٥٠,٤	٥٠,٨	المدارس المتوسطة الصفوف ٥ - ١٠
٤١,٤	٤٩,٢	٤٩,٨	الصفوف ١١ - ١٣
٢٤,٧	٥٠,٧	٥٢,٦	المعاهد المسائية للتعليم الثانوي وما يليه

٤ - ٢ - نسبة الطالبات في الجامعات (%)

١٩٨٧	١٩٨٠	١٩٧٢	
٤٠,٩	٣٨,٣	٣٢,٦	الجامعات
٤٩,٨	٤٦,٣	٤٠,١	معاهد الفنون
٣٠,١	٢٩,٥	١٧,٧	الجامعات التقنية
٣٨,٠	٣٦,٧	٣٠,٢	المجموع

٤ - ٣ - ال ٢٠ مهنة تدريبية ذات أعلى نسبة من المتدربات (١٩٨٧)

١ -	مزيّنات الشعر	
٢ -	موظفات المكاتب التنفيذية	
٣ -	المساعدات في المحلات التجارية	٣٤,٤ %
٤ -	المساعدات في المحلات التجارية في قطاع الاغذية	
٥ -	الموظفات التنفيذيات في قطاع الصناعة	
٦ -	المساعدات الطبييات	٥٤,٩ %
٧ -	المساعدات في تجارة البيع بالتجزئة	
٨ -	المساعدات في طب الاسنان	
٩ -	موظفات المصارف التنفيذية	
١٠ -	الموظفات التنفيذيات في تجارة الجملة وفي الاستيراد والتصدير	٧٤,٨ %
١١ -	المساعدات في المكاتب	
١٢ -	الموظفات في مكاتب الاستشارات الضريبية	
١٣ -	مستخدمات الفنادق المؤهلات	
١٤ -	المسؤولات التنفيذيات	
١٥ -	مدبرات المنازل والفنادق	
١٦ -	مستخدمات الشؤون الادارية	
١٧ -	الموظفات في مكاتب المحاماة	
١٨ -	الموظفات في مكاتب المحاماة والتوثيق العدلي	
١٩ -	بائعات الزهور	
٢٠ -	عاملات الرسم الهندسي	

## ٤ - ٤ - ١٠ مهن التدريبية ذات أعلى نسبة من المتدربين الذكور (١٩٨٧)

تسلسل رتب الذكور	المهنة التدريبية	المجموع ١ - ٥ % من جميع المهن التدريبية	المجموع ١٠ - ١	نسبة النساء بين مجموع المتدربين في كل من المهن	
١ -	ميكانيكي سيارات	{ ٢٢,٧ %	{ ٣٦,٠ %	١,٠	
٢ -	كهربائي			٠,٩	
٣ -	مركب آلات			١,٤	
٤ -	دهان ، مقال			٧,٧	
٥ -	موصل			٨,٥	
٦ -	موظف مكتب/تنفيذي				
	في تجارة الجملة والاستيراد/والتصدير				٤٣,٩
٧ -	سباك				١,٠
٨ -	موظف مصرفي/تنفيذي				٥١,٦
٩ -	موظف مكتب/تنفيذي				٦٣,٧
	في قطاع الصناعة			١٤,٦	
١٠ -	خباز				

١٤,٥ % فقط من المتدربات يتدربن في ال ١٠ مهن المذكورة أعلاه .

## المرفق الثاني

### نظرة اجمالية على التدابير المتخذة لتحقيق المساواة في الحقوق

#### ١ - المراسيم الهادفة الى بلوغ المساواة في الحقوق

١٩٤٩ القانون الاساسي في جمهورية ألمانيا الاتحادية

المادة ٣ (٢) : للرجال والنساء حقوق متساوية .  
المادة ١١٧ (١) : تكيف وفقا لذلك القوانين التي تتعارض مع المادة ٣ (٢) .

١٩٥٢ مرسوم بشأن حماية الامهات العاملات في مهنة مدرة للدخل (مرسوم حماية  
الامومة) .

١٩٥٧ لائحة تنظيمية بشأن حماية الامومة للموظفات في الخدمة المدنية .

١٩٥٨ مرسوم بشأن المساواة بين الرجال والنساء في القانون المدني

- يُسقط دون بدل حق الزوج في اتخاذ القرار النهائي في جميع  
الشؤون الزوجية . ولكن حين يعجز الابوان عن الوصول الى  
اتفاق في مسائل تتعلق بطفل لهما ، يحتفظ الزوج بالصوت  
المرجح .

- يُلغى حق الزوج في انتهاء عمل زوجته دون اشارة بذلك . ومع  
ذلك ، لا يجوز للزوجة أن تظل تعمل في مهنة مدرة للدخل الا حيث  
يمكن التوفيق بين هذا النشاط وبين واجباتها المنزلية  
والاسرية .

- يعتبر نظام ازدياد الاملاك النظام القانوني المطبق على الاملاك  
الزوجية . وعلى ذلك فانه في حال الطلاق ، يحق أيضا للزوجات  
غير العاملات المطالبة بنصف الاملاك التي اقتنيت أثناء الزواج .

- وفي عام ١٩٥٣ ، بتت المحكمة الدستورية الاتحادية في أن حق  
الآباء في أن يكون لهم الصوت المرحج مخالف للمادة ٣ من  
القانون الاساسي ومن ثم فقد ألغت هذا الحق .

١٩٦١ مرسوم لتعديل قانون الأسرة

- تحسين الوضع القانوني للزوجة اذا قدم زوجها طلب طلاق بسبب اخفاق الزواج .
- تحسين الوضع القانوني للأمهات غير المتزوجات : يجوز للام البالغة سن الرشد ، بناء على طلبها ، أن تحصل من محكمة الوصاية على حق السلطة الوالدية على طفلها .
- يفرض القانون على الآباء دفع نفقة للطفل حتى اتمامه ١٨ سنة من عمره (وكانت قبل ذلك حتى بلوغه ١٦ سنة من عمره) .

١٩٦٢ المرسوم الاتحادي بشأن المساعدة الاجتماعية

ينشئ الحق في المطالبة القانونية ، في بعض الظروف الخاصة ، بما يلي :

- الرعاية الصحية الوقائية
- المساعدة للأمهات الحوامل
- المساعدة في الحصول على الرعاية
- المساعدة فيما يتعلق بمواصلة إعالة الأسرة
- المساعدة للأشخاص المعرضين للمخاطر .

١٩٦٤ تطبيق نظام التعويض عن الضرر اللاحق بالارامل في اطار الاحكام الصادرة بشأن ضحايا الحرب .

أحكام خاصة للزوجات المصابات بأذى خطير في اطار التعويض عن الأضرار الصناعية ؛ حكم خاص بربات البيوت المصابات بأذى ، لغرض تسوية دخلهن .

١٩٦٨ قانون لتعديل مرسوم حماية الامومة

حددت فترة الحماية السابقة لولادة الطفل بستة أسابيع ، ومددت فترة ما بعد الولادة من ستة أسابيع الى ثمانية .

١٩٧٠ مرسوم بشأن الوضع القانوني للأطفال غير الشرعيين

- تمارس الامهات السلطة الوالدية التامة على الطفل منذ ولادته فصاعدا .
- حُسن حق الطفل في طلب النفقة من والده .
- حق المطالبة بالنفقة لم يعد ينتهي ببلوغ الطفل ١٨ سنة من العمر ، بل بعد استكمال تدريب مهني مناسب .
- لاغراض الميراث ، يتمتع الطفل غير الشرعي بنفس الوضع القانوني الذي يتمتع به الطفل الشرعي .
- يحمل الطفل اسم العائلة الذي تحمله الام في وقت مولده .

١٩٧٠ مرسوم لتعديل مرسوم الجمهورية والجنسية

- بموجب هذا القانون ، يستطيع الشخص المتزوج من شخص ألماني ، رجلا كان أم امرأة ، أن يطلب الجنسية الألمانية على أساس المساواة .

١٩٧٢ قانون اصلاح المعاش التقاعدي

- تتاح الفرصة للنساء اللواتي لا يشتغلن بعمل مدر للدخل بالانضمام الى مخطط التأمين التقاعدي .
- تطبيق نظام مرّن لسن الاحالة على التقاعد .
- حساب المعاش التقاعدي وفقا للحد الأدنى من الدخل .
- تيسير الشروط المسبقة لمنح المعاش التقاعدي للأرامل المطلقات .

١٩٧٤ قانون لتحسين المزايا المستحقة بموجب المخطط التشريعي للتأمين عند المرض

- الآباء والامهات المشتغلون بعمل مدر للدخل ، والخاضعون للضمان الاجتماعي الالزامي ، لهم الحق في اجازة لمدة ٥ أيام في السنة عن كل طفل دون ٨ سنوات من العمر للعناية به عند مرضه ؛ وفي حال فقدان دخلهما ، يحق لهما الانتفاع بالمزايا المستحقة في حالة المرض .
- ويحق لهما أيضا الحصول على مساعدة منزلية طوال مدة بقائهما في المستشفى أو في منتجع صحي اذا كان الطفل دون ٨ سنوات من العمر أو المعوق لا يمكن العناية به في مكان آخر .

١٩٧٤ المرسوم الخامس لتعديل قانون العقوبات

ينص هذا المرسوم على الاعفاء من العقوبة على عمليات الاجهاض التي تجرى خلال ال ١٢ اسبوعا الاولى من الحمل .

وفي عام ١٩٧٥ ، أبطلت المحكمة الدستورية الاتحادية هذا المرسوم المعدل .

١٩٧٦ المرسوم الخامس عشر لتعديل قانون العقوبات

بموجب هذا المرسوم ، يعاقب على الاجهاض من حيث المبدأ . ولا يعفى من العقوبة عليه الا في حال موافقة المرأة الحامل ووجود واحد من الأسباب الموجبة التالية :

- داع طبي
- داع يتعلق بتحسين النسل
- داع اجرامي
- داع اجتماعي

١٩٧٧ مرسوم لاصلاح قانون الزواج والأسرة

- نبذ القانون المدني الالمانى المبدأ التوجيهي بشأن الزواج وربة المنزل ، ولكنه أحجم عن وضع أنماط نموذجية للحياة الزوجية .
- عند الزواج ، للقرينيين أن يتخذا اسم أسرة الزوجة قبل الزواج اسما للأسرة اذا رغبا في ذلك .
- وفيما يخص قانون الطلاق ، استعيز عن مبدأ الذنب بمبدأ انفساخ الزواج .
- ولم تعد تبعات الطلاق ، مثل النفقة للأطفال والوصاية عليهم ، قائمة على مبدأ الذنب .
- تحقيق التسوية القانونية في المعاشات التقاعدية عند فسخ الزواج ، مما يهدف الى توفير الضمان الاجتماعي للزوجات والامهات اللواتي لا يعملن .

- ١٩٧٩ مرسوم اجازة الامومة
- أصبح للأمهات العاملات الحق في اجازة أمومة بالاضافة الى فترة الحماية السابقة والى دفع عوض عن الاجر لهن . وعلاوة على ذلك ، يتمتعن الآن بالحماية من الفصل من العمل .
- ١٩٨٠ تنقيح قانون الرعاية الوالدية
- أنشئ أساس قانوني جديد لتنظيم العلاقة بين الوالدين والاطفال . وهو يمنح الاطفال حماية كافية مع احترامه في الوقت نفسه لمسؤولية الاسرة عن نفسها وجعل الحقوق الوالدية مصونة بموجب الدستور .
- ١٩٨٠ مرسوم بشأن دفع مقدم النفقة
- صون النفقة للأطفال دون ست سنوات من العمر ممن يعيشون مع أحد الوالدين دون الآخر .
- ١٩٨٠ مرسوم بشأن المساواة بين الرجال والنساء في العمل
- تم دمج التوجيه الصادر عن الاتحاد الاقتصادي الاوروبي في صلب القانون الالمانى :
- فقد دمج فيه حظر التمييز على أساس الجنس ، سواء في اقرار علاقة العمل أو في انهاءها ، وكذلك الحق في الاجر المتساوي .
  - ويشترط أن يكون الاعلان عن الوظائف الشاغرة على أساس لا تفرقة فيه بين الجنسين .
  - واذ أدلت احدى الموظفات بحقائق موثوقة عن تمييز تعرضت له بسبب جنسها ، فان عبء الاثبات يقع على عاتق صاحب العمل .
- ١٩٨٤ فترات انتظار الحصول على المعاشات التقاعدية على الشيخوخة
- خفضت فترات الانتظار من ١٥ سنة الى ٥ سنوات .

١٩٨٤ إنشاء مؤسسة "الأمومة والطفولة لحماية الجنين"

أقامت الحكومة الاتحادية مؤسسة "الأمومة والطفولة" لمساعدة الأمهات الحوامل اللاتي يعشن في أحوال اجتماعية محفوفة بالمخاطر . وقد رصد لهذا الغرض مبلغ سنوي قدره ٥٠ مليون مارك ألماني (في عام ١٩٨٩ يخص لهذا الغرض مبلغ ١٣٠ مليون مارك ألماني) .

١٩٨٥ مرسوم عام ١٩٨٥ بشأن الاعفاء من الضرائب

توفير اعفاءات ضريبية مختارة للآباء أو الأمهات الذين ينفردون برعاية الأطفال

- يمكن حسم ما يصل الى ٤ ٠٠٠ مارك ألماني لنفقات رعاية الطفل باعتبارها عبئا استثنائيا ، عن الطفل الأول ؛ و ٢ ٠٠٠ مارك ألماني عن كل طفل يليه .
- يمكن حسم مبلغ اجمالي قدره ٤٨٠ مارك ألماني عن كل طفل دون تقديم اثبات .

١٩٨٥ مرسوم تشجيع التوظيف

- يتيح هذا المرسوم سبلا أيسر للنساء لاعادة تدريبهن ومواصلة تدريبهن على العمل بعد أن يكن قد انقطعن عنه لرعاية أطفالهن .
- وبموجب قانون العمل ، أصبح العمل بدوام جزئي مشمولا الآن بنفس الحماية التي يشمل بها العمل بدوام كامل .
- أصبح "العمل عند الطلب" والمشاركة في الوظيفة خاضعين لتنظيم يمكن تقبله اجتماعيا .

١٩٨٦ مرسوم بشأن الباقيين على قيد الحياة والاعتراف بفترات تربية الأطفال

أصبح يعترف الآن بفترة سنة واحدة في تربية الأطفال ، تحسب لغرض استحقاق المعاش التقاعدي أو زيادته

١٩٨٦ المرسوم الاتحادي بشأن علاوة تربية الاطفال

- يتلقى الامهات والآباء ممن يقومون برعاية أطفالهم بأنفسهم علاوة على تربية الاطفال قدرها ٦٠٠ مارك ألماني في الشهر طوال مدة مجموعها ١٠ شهور (اعتبارا من ١٩٨٨ أصبحت المدة سنة واحدة) ، حتى ان لم يكونا يشغلان بعمل مدر للدخل قبل ولادة الطفل .
- ويمكن المطالبة بالحق في اجازة لتربية الطفل ، ان كان كلا الوالدين يشغلان بعمل مدر للدخل ، ويمكن أن يتناوب الزوجان هذا الدور مرة واحدة خلال هذه المدة .
- وكقاعدة عامة ، لا يجوز فصل الاشخاص المشتغلين بعمل مدر للدخل بينما هم في اجازة تربية الطفل .

١٩٨٦ مشروع القانون السابع المعدل لمرسوم تشجيع العمالة

- أعيد الاخذ جزئيا بتدابير تشجيع مواصلة التدريب واعادة التدريب على العمل بالنسبة الى غير المساهمين في نظام العمالة والضمان الاجتماعي .
- تيسير فرص التعلم بعض الوقت .

١٩٨٧ مرسوم حماية الضحايا

بموجب هذا المرسوم ، أصبح لضحايا الاعمال الاجرامية ، وخاصة الجرائم الجنسية ، وضع قانوني أفضل في اجراءات الدعاوي الجنائية ضد المتهم بالجرم .

١٩٨٧ مرسوم بشأن الاعانة الخاصة بتربية الاطفال

الامهات المولودات قبل عام ١٩٢١ يحق لهن أيضا الآن الحصول على اعانة على تربية أطفالهن .

١٩٨٩ تعديل المرسوم الاتحادي بشأن علاوة تربية الطفل

مددت فترة استحقاق علاوة تربية الطفل واجازة تربية الطفل من ١٢ شهرا الى ١٥ (وبدءا من ١ تموز/يوليه ١٩٩٠ زيدت من ١٥ شهرا الى ١٨) .

١٩٨٩ تعديل مرسوم تشجيع العمالة

يندرج العاملون الذين يستأنفون عملهم المدر للدخل بعد مضي فترة تربية الطفل ، في فئة من الفئات المستهدفة بالمنح التدريبية .

١٩٨٩ مرسوم بشأن اصلاح هيكل نظام الصحة العامة

النساء المشمولات بالتأمين في النظم القانونية للتأمين الصحي باعتبار هذا النوع من التأمين جزءا من المزايا الاسرية ، أصبح لهن الآن وضع قانوني مستقل باعتبارهن أشخاصا مؤمنين .

٢ - التدابير والاحداث الاخرى ذات الاهمية لسياسات المرأة

١٩٥٠ أنشئت في الوزارة الاتحادية للشؤون الداخلية شعبة للمسائل الدستورية التي لها أثر على المرأة .

نيسان/أبريل ١٩٥٣ عملا بالمادة ١١٧ (١) من القانون الاساسي ، نقض أي قانون يتضارب مع مبدأ المساواة في الحقوق بين الرجل والمرأة المدرج في الدستور .

تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦١ صارت اليزابيث شفارتزهاوبت أول امرأة تتولى منصب وزيرة اتحادية .

أيلول/سبتمبر ١٩٦٦ "تقرير الحكومة الاتحادية عن حالة المرأة في عالم العمل والأسرة والمجتمع" .

تموز/يوليه ١٩٧١ توصيات من المستشار الاتحادي الى الوزارات الاتحادية بشأن توظيف النساء في الخدمة المدنية ، وخاصة بشأن تعيين عدد أكبر منهن في الخدمة المدنية وفي المستويات العليا والمستويات المتوسطة العليا من الخدمة المدنية .

كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٢ صارت آنيماري رينغر أول امرأة تتولى منصب رئيسة مجلس النواب الالمانى .

- كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٢ عهد الى الوزارة الاتحادية للشباب وشؤون الأسرة والصحة  
بمسؤولية سياسات المرأة ، وعندئذ أنشأت الوزارة شعبة  
"سياسات المرأة" المعنية بهذا الغرض .
- تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٣ أنشأ مجلس النواب الألماني ، باجماع الأحزاب  
البرلمانية ، لجنة تحقيق معنية بـ "المرأة والمجتمع" .
- كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٦ لجنة التحقيق المعنية بمسألة "المرأة والمجتمع"  
التابعة لمجلس النواب الألماني تقدم تقريراً مرحلياً .
- أيار/مايو ١٩٧٩ لجنة الخبراء تقدم تقريرها "حول الضمان الاجتماعي  
للمرأة ولعائلات المتوفين" .
- تموز/يوليه ١٩٧٩ مديرية شؤون المرأة في الوزارة الاتحادية للشباب  
وشؤون الأسرة والصحة تبدأ أنشطتها .
- تموز/يوليه ١٩٨٠ في المؤتمر العالمي المعني بعقد الأمم المتحدة  
للمرأة ، وقعت الحكومة الاتحادية اتفاقية القضاء على  
جميع أشكال التمييز ضد المرأة ، المؤرخة في ١٨ كانون  
الأول/ديسمبر ١٩٧٩ .
- آب/أغسطس ١٩٨٠ التقرير النهائي للجنة التحقيق المعنية بمسألة  
"المرأة في المجتمع" ، قدمت اللجنة توصيات بشأن  
إنهاء التمييز ضد النساء والفتيات في التدريب المهني  
وفي سوق العمل ، وقدمت أيضاً توصيات بشأن توفير  
الشروط اللازمة لآتاحة الحرية للرجال والنساء في اسناد  
المهام في إطار الأسرة والمجتمع وعالم العمل . وقدمت  
أيضاً مقترحات بشأن تنفيذ المساواة في الحقوق . وقد  
تم بالفعل تنفيذ عدد كبير من التوصيات المائة التي  
قدمتها اللجنة (BT-Drs. 8/4461) .
- كانون الثاني/يناير ١٩٨٢ الاستماع لخبراء من ميدان القانون ، والرابطات  
النسائية ، والأطراف في الاتفاقات الجماعية المعنية  
بالأجور ، والأحزاب السياسية ، والحركات النسائية  
المستقلة ، واتحاد الانسانيين ، والكنائس ، والقوى  
الاجتماعية الأخرى ، بشأن موضوع "هل يمكن تحسين حالة  
المرأة باصدار قانون لمكافحة التمييز؟"

اعتباراً من عام ١٩٨٣ في إطار نظام التأمين المعاشي القانوني ، حددت جداول تقدير السنوات الخمس الأولى من العمل المربح ، عندما تحل نهاية هذه السنوات بعد يوم ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٣ ، على أساس نسبة موحدة هي ٩٠ في المائة من متوسط الكسب للرجال والنساء على السواء . وكان الرجال في الماضي يمنحون نسبة مئوية أعلى .

آذار/مارس ١٩٨٣ تقرير الحكومة الاتحادية عن تجربتها فيما يتعلق بذلك الجزء من قانون تنسيق تشريعات العمل في الاتحاد الأوروبي الذي يتناول المساواة بين الرجل والمرأة في العمل ، وكذلك بشأن مسألة التمييز الذي يمكن أن يحدث ضد المرأة خارج إطار عالم العمل (BT-Drs. 10/14) .

آب/أغسطس ١٩٨٣ تقرير الحكومة الاتحادية عن مسألة ما إذا كان يمكن أن يوضع بموجب التشريع الاتحادي أساس لتمويل توفير دور للزوجات اللاتي يتعرضن للضرب من جانب أزواجهن (التقرير الأول عن انشاء دور للزوجات اللاتي يتعرضن للضرب ؛ BT-Drs. 10/291) .

كانون الثاني/يناير ١٩٨٤ مؤتمر خاص في بون نظمته الوزارة الاتحادية للشباب وشؤون الأسرة والصحة بشأن "ارتكاب العنف ضد المرأة" .

شباط/فبراير ١٩٨٤ نشر تقرير الشباب السادس عن "تحسين تكافؤ الفرص للفتيات في جمهورية ألمانيا الاتحادية" (BT-Drs. 10/1007)

آذار/مارس ١٩٨٤ مؤتمر أوروبي في بون نظمته الوزارة الاتحادية للشباب وشؤون الأسرة والصحة ولجنة الاتحادات الأوروبية بشأن "اقتسام المسؤوليات العائلية والمهنية" .

أيار/مايو ١٩٨٥ بدء نفاذ قانون اعتماد اتفاقية الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة المؤرخة في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩ .

تموز/يوليه ١٩٨٥ مؤتمر المرأة العالمي في نيروبي . لم يضم الوفد الألماني ممثلات الحكومة الاتحادية وحدثن بل ضم أيضا مندوبات عن المجلس الوطني للمنظمات النسائية الألمانية ، وعن طرفي الصناعة ، وعن الكنائس .

حزيران/يونيه ١٩٨٦

اعادة هيكلة الوزارة الاتحادية للشباب وشؤون الاسرة والصحة لتصبح الوزارة الاتحادية للشباب وشؤون الاسرة والمرأة والصحة . ونقلت الى هذه الوزارة مسؤولية المعالجة الادارية لقضايا المرأة ، بما في ذلك السلطة التشريعية .

تموز/يوليه ١٩٨٧

تعديل النظام الداخلي للحكومة الاتحادية . منحت الوزارة الاتحادية للشباب وشؤون الاسرة والمرأة والصحة حقوق البت المشترك الجديدة التالية :

- الحق في تقديم مشاريع القوانين
- حق الكلام
- الحق في طلب التأجيل

تشرين الاول/أكتوبر ١٩٨٧

عقدت في بون جلسة استماع للوزارة الاتحادية للشباب وشؤون الاسرة والمرأة والصحة ومفوض الحكومة الاتحادية المعني بدمج العمال الاجانب وأسرهم ، تناولت موضوع "حالة النساء والفتيات الاجنبيات القادمات من البلدان التي يجرى التعيين منها" .

تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧

مؤتمر خاص في بون نظمته الوزارة الاتحادية للشباب وشؤون الاسرة والمرأة والصحة عن "النهوض بالمرأة في مؤسسات الأعمال في جمهورية ألمانيا الاتحادية" . أتاح المؤتمر الخاص فرصة لتبادل الآراء ولتقديم نهج عملية للنهوض بالمرأة في الصناعة .

كانون الثاني/يناير ١٩٨٨

الوزارة الاتحادية للشباب وشؤون الاسرة والمرأة والصحة تقدم تقريراً الى لجنة مجلس النواب المعنية بالشباب وشؤون الاسرة والمرأة والصحة بشأن رغبة الشابات في الانضمام الى القوان الاتحادية .

آذار/مارس ١٩٨٨

جمهورية ألمانيا الاتحادية تعد تقريراً عن اتفاقية الامم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة .

نيسان/أبريل ١٩٨٨

أول اجتماع غير رسمي يعقد في جمهورية ألمانيا الاتحادية للوزراء المسؤولين عن شؤون المرأة في الدول الاعضاء بالاتحادات الاوروبية . وكان من بين المواضيع :

المرأة في المراتب العليا في الاتحادات الأوروبية ،  
وبطالة المرأة ، وتنفيذ برنامج العمل المتوسط الأجل  
الثاني للاتحادات الأوروبية للفترة من ١٩٨٦ الى ١٩٩٠ .

أيار/مايو ١٩٨٨

الحكومة الاتحادية ترد على استجواب رئيسي من مجموعة  
أنصار البيئة في البرلمان بشأن "أسباب العقم والوقاية  
منه وعلاجه . اتجاهات وآثار تقنيات التنازل وأبحاث  
الاجنة" (BT-Drs. 11/2238) .

أيار/مايو ١٩٨٨

الحكومة الاتحادية ترد على الاستجواب الرئيسي المقدم من  
الحزب الاشتراكي الألماني "بشأن العودة الى سوق العمل  
بعد انقضاء فترة تربية الاطفال" (BT-Drs. 11/2369) .

حزيران/يونيه ١٩٨٨

حلقة دراسية عقدتها في هانوفر الوزارة الاتحادية  
للشباب وشؤون الاسرة والمرأة والصحة ، بالتعاون مع  
لجنة الاتحادات الأوروبية حول "الشروط المؤسسية اللازم  
توافرها لتحقيق المساواة في الحقوق بين الرجل والمرأة  
في أوروبا" .

أيلول/سبتمبر ١٩٨٨

ثاني تقرير تعدده الحكومة الاتحادية عن الوضع  
فيما يتعلق بدور النساء والاطفال الذين يتعرضون للضرب  
(BT-Drs. 11/2848) .

تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨

الحكومة الاتحادية ترد على استجواب رئيسي من عضوات  
بمجلس النواب الألماني بشأن "انتهاكات حقوق الانسان  
المرتكبة ضد المرأة" (BT-Drs. 11/3250) .

تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨

الحكومة الاتحادية ترد على استجواب رئيسي من الحزب  
الاشتراكي الألماني حول "الاتجار بالفتيات والنساء  
الاجنبيات ، وما يسمى الوساطة في الزواج ، والسياحة  
البغائية" (BT-Drs. 11/3580) .

أيار/مايو ١٩٨٩

انشاء "المجلس الاستشاري العلمي المعني بسياسات  
المرأة" في الوزارة الاتحادية للشباب وشؤون الاسرة  
والمرأة والصحة بهدف استكمال الاجهزة الجالية المعنية  
بالمساواة في الحقوق ، وتزويد الوزارة الاتحادية  
للشباب وشؤون الاسرة والمرأة والصحة بمصدر مستقل  
للمشورة في مسائل أبحاث المرأة وسياسات المرأة .

حزيران/يونيه ١٩٨٩ الحكومة الاتحادية تعد تقريراً لمجلس النواب الألماني عن مكاتب المساواة في الحقوق على صعيد الاتحاد والولايات والمجتمعات المحلية (BT-Drs. 11/4893) .

## ٢ - التدابير التي اتخذتها مكاتب المساواة في الحقوق على مستوى الولايات

### ٢ - ١ مواضع التركيز الرئيسية في أعمال هذه المكاتب

- المدرسة ، والتعليم ، والتدريب المهني ،
- عالم العمل والنهوض المهني بالمرأة ،
- التوافق بين الحياة العائلية والحياة المهنية ،
- العودة الى العمل المريح ،
- توفير الضمان الاجتماعي للمرأة ،
- العنف المرتكب ضد المرأة ومراكز اللجوء للنساء اللاتي يتعرضن لسوء المعاملة ، والتحيز الجنسي في أماكن العمل ،
- النساء الاجنبيات ،
- المرأة في البحوث وفي الجامعات ، والبحاث التي تجريها نساء ،
- المصطلحات القانونية .

### ٢ - ٢ التدابير والبرامج في مجالات المدرسة والتعليم والتدريب المهني

- دراسات تحليلية للكتب المدرسية (بريمين ، هامبورغ ، هيسيه ، ساكسونيا السفلى ، سارلاند)
- تدريب مهني متقدم للمعلمين من الجنسين (سارلاند ، راينلاند - بالاتينات)
- دراسة عن التربية الجنسية (الراين الشمالية - ويستفاليا)

- مشاريع رائدة عن التوجيه المهني للفتيات (الراين الشمالية - ويستفاليا ، هيسيه ، ساكسونيا السفلى ، سارلاند)
- مناسبات اعلامية عن تصرف الفتيات لدى اختيارهن مهنهن (بادهن - فيرتيمبيرغ)
- دراسة عن تحقيق المساواة في الحقوق بين التلميذات والتلاميذ وبين المعلمات والمعلمين (هيسيه)
- بيبلوغرافيات مشروحة عن مواضيع ذات صلة بالمساواة في الحقوق في المحيط المدرسي (هيسيه)
- المعرض المتنقل "بوسع الفتيات أن يحققن المزيد - اختيار المهنة باعتباره فرصة" (سكسونيا السفلى)
- دورات دراسية في الحاسب الالىكتروني موجهة للنساء (بافاريا ، بريمين ، هيسيه ، راينلاند بالاتينات ، سكسونيا السفلى)
- دراسات حول طلب النساء على التعليم (بافاريا)
- التعاون مع مراكز تعليم الكبار والهيئات المسؤولة عن التربية السياسية للكبار (بافاريا وولايات أخرى)
- تعزيز المشاريع غير المؤسسية لتعليم المرأة (هيسيه)

#### عالم العمل والنهوض المهني بالمرأة

- تطوير وتوسيع نطاق المعارف من فرص مواصلة التدريب (بادن - فيرتيمبيرغ ، بريمين ، هامبورغ ، هيسيه ، سكسونيا السفلى ، راينلاند - بالاتينات)
- تأهيل العاملات الماهرات وغير الماهرات (بادن - فيرتيمبيرغ)
- مشروع في حي في مدينة حول سلوك النساء ذوات المستوى المنخفض من التعليم والنساء اللاتي يجتزن مرحلة صعبة من حياتهن - ازاء مواصلة التعليم (بادن - فيرتيمبيرغ)
- المبادرات التشريعية المعنية بالنهوض بالمرأة (هامبورغ ، هيسيه ، الراين الشمالية - ويستفاليا ، سارلاند ، شليزفيغ - هولشتاين)

- استحداث برامج لترقية النساء في المؤسسات العامة (هامبورغ)
- تعليمات لوضع برامج ترقية النساء موضع التنفيذ (بادن - فيرتيمبيرغ ، هيسيه)
- فريق عامل مؤلف من مديري شؤون الموظفين ومفوضي شؤون المرأة في وزارات بافاريا لزيادة فرص التوظيف المتاحة للمرأة وتحسين مستقبلها الوظيفي في الخدمة المدنية (بافاريا)
- كتيبات وبرامج اضافية للنساء اللائي يؤسسن أعمالهن الخاصة (بادن - فيرتيمبيرغ ، برلين (الغربية) ، هامبورغ ، هيسيه)

#### توافق الحياة العائلية مع الحياة المهنية

- جهود ترمي الى توفير وظائف غير تفرغية لعاملات مؤهلات (بادن - فيرتيمبيرغ ، بافاريا ، برلين (الغربية) ، هيسيه)
- مشاريع لمواصلة التعليم "المرأة بين الحياة المهنية والحياة العائلية" (هيسيه ، ساكسونيا السفلى)
- فريق عامل وزاري بشأن "الحياة العائلية وعالم العمل" وكذلك المؤتمر المعني بـ "الحياة العائلية وعالم العمل" (بادن - فيرتيمبيرغ)
- تحسين مرافق الرعاية النهارية للأطفال طوال اليوم (الراين الشمالية - ويستفاليا وولايات أخرى)
- مشروع رائد بشأن تقسيم الوظائف الادارية في ميدان التمريض (هامبورغ)

#### العودة الى العمل المريح

- برنامج رائد بشأن عودة المرأة الى الحياة المهنية (الارشاد ، التأهيل ، التوظيف) (تشارك فيه جميع الولايات ، وينفذ بالتعاون مع الوزارة الاتحادية للشباب وشؤون الأسرة والمرأة والصحة)
- برامج وأنواع دعم مختلفة للعودة الى العمل ومعاودة الاتصال بالمهنة (عدة ولايات)

- الهيئات الاقليمية "المرأة والمهنة" في مناطق الفحم والصلب (الراين الشمالية - ويستفاليا)

### العنف المرتكب ضد المرأة

- دراسات عن المضايقة الجنسية في أماكن العمل ، وحملات لمكافحتها (بريمين ، هامبورغ ، سارلاند)
- حملة جماهيرية "العنف المرتكب ضد المرأة" (هيسيه)
- مراكز اللجوء للنساء اللائي يتعرضن لسوء المعاملة (جميع الولايات)
- المراكز الاعلامية للمرأة (هيئات للاتصال والارشاد للنساء القادمات من بلدان العالم الثالث) (بادن - فيرتيمبيرغ ، بافاريا)
- مشروع رائد "مراكز اللجوء للفتيات" ، ومناسبات وكتيبات عن الفتيات اللائي يتعرضن للايذاء الجنسي (هيسيه) ، مراكز ارشاد للفتيات اللائي يتعرضن للايذاء الجنسي (برلين (الغربية) بالتعاون مع الوزارة الاتحادية للشباب وشؤون الاسرة والمرأة والصحة)

### المصطلحات القانونية

- مبادرات وتعليقات بشأن القوانين و/أو مشاريع القوانين (الراين الشمالية - ويستفاليا ، شليزفيغ - هولشتاين) ، بالتعاون مع لجنة المراقبة الرسمية للمعايير القانونية (بافاريا)
- قانون للولاية بشأن تعزيز المساواة في الحقوق للمرأة في المصطلحات القانونية والادارية (سكسونيا السفلى)

### تدابير أخرى

- مبادرات ، مثل "مؤسسات الاعمال الموجهة الى المرأة" (الراين الشمالية - ويستفاليا) ، و"المجتمع المحلي الموجه الى المرأة" (سارلاند) ، و"مبادرات التصوير الفوتوغرافي النسائية" (راينلاند - بالاتينات)
- مناسبات تتعلق بـ "المرأة في البحوث وفي الجامعات" ، والنهوض بالمرأة في الجامعات وفي البحوث ، ودعم مشاريع البحوث التي تجريها نساء (عدة ولايات)

- معارض حول مواضيع تتعلق بالمرأة (عدة ولايات)
  - تقديم جوائز (مثل جائزة اليزابيث سيلبيرت في هيسيه)
  - دورات توجيهية لـ "النساء اللاتي شارفن على سن الستين أو بلغنها" (سكسونيا السفلى)
  - مشاريع للفتيات في الاعمال الشبابية خارج المنهج الدراسي (بريمن ، هيسيه ، راينلاند - بالاتينات ، سارلاند)
  - مفهوم نسائي لحركة المرور (الراين الشمالية - ويستفاليا)
  - النساء في المناطق الريفية (عدة مقاطعات)
  - دراسات عن حالة النساء الاجنبيات (هيسيه وولايات أخرى)
  - دراسة عن النساء في المهن الثقافية (برلين (الغربية))
- وهذه القائمة ليست حصرية بأية حال . ويمكن الحصول على المزيد من التفاصيل بشأن أنشطة مكاتب المساواة في الحقوق على صعيد الولايات مما تعده تلك المكاتب من تقارير مرحلية وتقارير عن النساء ومنشورات أخرى .

#### ٤ - منشورات عن قضايا المرأة

#### ٤ - ١ - مجموعة من المنشورات الصادرة عن الوزارة الاتحادية للشباب وشؤون الأسرة والمرأة والصحة

نتائج مهمات بحوث أو دراسات أعدت لحساب الوزارة الاتحادية للشباب وشؤون الأسرة والمرأة والصحة .

رقم المجلد :

اريك كوشنهوف وآخرون  
Ercih Küchenhoff u.a.

عرض صورة المرأة ومعالجة قضاياها  
في التلفزيون

٣٤

Die Darstellung der Frau und die  
Behandlung von Frauenfragen im Fern-  
sehen (vergriffen)

٤٢	استعداد النساء حتى سن الخامسة والأربعين لمواصلة التعليم والتدريب	س. او. ك. ه. ديركرسهوف S.U. K.H. Dirkershoff
	Bildungs- und Weiterbildungsbereit- schaft von Frauen bis zu 45 Jahren	
٥٥	العمل بدوام جزئي للموظفات في الخدمة المدنية	ايبينغ/مويتر Epping/Meuter
	Teilzeitarbeit bei Beamtinnen	
٥٩	رخصة قيادة للأبوين	بورخارت/اونترسهير Burkhardt/Unterseher (Infas)
	Der Eltern führerschein	
٦١	حلقات دراسية نموذجية للأطفال بصحبة الأبوين	شونهايس/أبراهامسون Schönhals/Abrahamsohn
	Modellseminare für Eltern mit Kinder	
٨٧	برنامج تجريبي لإعادة دمج النساء العاطلات عن العمل/وغير المؤهلات في سوق العمل	م. أندرسن وآخرون M. Andresen u.a.
	Modellversuch Wiedereingliederung von arbeitslosen/berufslosen Frauen	
٩٠	مكتب اتصال للنساء اللواتي أصبحن في عداد الجانحات	آينسله / مايليكه Einselle/Maelicke
	Anlaufstelle für straffällig gewordene Frauen	

١/٩٢ مواد لاعداد تقرير اللجنة المعنية  
بتقييم الخبرة المكتسبة فيما يتعلق  
بالمادة ٢١٨ المعدلة من قانون العقوبات ،  
المجلد الجزئي الاول

شميت - المندورف وآخرون  
Schmidt-Elmendorff u.a.

Materiallien zum Bericht der Kommission  
zur Auswertung der Erfahrungen mit dem  
reformierten 218 StGB, 1. Teilband

٢/٩٢ المنشور نفسه ، الجزء الثاني

او . شتوسل وآخرون  
U. Stössel u.a.

Dto. 2. Teilband

٣/٩٢ المنشور نفسه ، الجزء الثالث

قيد الاعداد  
in.Vorbereitung

Dto. 3. Teilband

١٠٠ تساوي الاجور - القرارات القضائية  
المتعلقة بالتمييز القائم على الجنس

بفار/برتلسمان  
Pfarr/Bertelsmann

Lohngleichheit - zur Rechtsprechung  
bei geschlechtsspezifischer Ent-  
geltdiskriminierung

١٢٢ ارشاد في النزاعات المتعلقة بالحمل

يونجرمان  
Jungermann

Beratung bei Schwangerschaftskonflikten

١٢٣ انتهاء الحمل - أسبابه ،  
مسوغاته الشرعية ، بدائله

د. اويتير  
Dr. Oeter

Schwangerschaftsabbruch - Gründe,  
Legitimation, Alternativen

- ١٢٤ مد يد المساعدة للنساء اللواتي  
يتعرضن لسوء المعاملة  
سي. هاغيمان - وايت وآخرون  
C. Hagemann-White u.a.

Hilfen für misshandelte Frauen

- ١٢٧ التقرير الختامي الصادر عن الباحثين  
الذين درسوا البرنامج النموذجي بشأن  
مراكز الارشاد تمهيدا لتعديل المادة  
٢١٨ من قانون العقوبات  
ج . كنوفرل وآخرون  
G. Knöferl u.a.

Abschlussbericht der wissenschaftlichen  
Begleitung "Modellprogramm Beratungs-  
stellen zur Reform des 218 StGB"

- ١٣٣ رأي بشأن مسألة التمييز ضد المرأة  
في القانون الخاص بالعلاقات بين الطفل  
وأبويه  
تسنتس/سالغو  
Zenz/Salgo

Gutachten zur Frage der Diskriminierung  
der Frau im Recht der Eltern-Kind-Be-  
ziehungen

- ١٣٥ التقرير الختامي عن الدراسة الاستقصائية  
حول تنظيم للحياة العملية يكون في صالح  
المرأة  
بورن/فولمر  
Born/Vollmer

Abschlussbericht zur Untersuchung  
"Familienfreundliche Gestaltung des  
Arbeitslebens"

- ١٤١ التقرير الختامي عن نموذج ماينز  
بشأن علائم الضيق النفسي وتقديم  
الارشاد للنساء ضحايا الاغتصاب  
تويبنر وآخرون  
Teubner u. a.

Abschlussbericht zum Mainzer Modell  
"Notruf und Beratung für vergewal-  
tigte Frauen"

اللجنة العلمية المعنية بقضايا  
الأسرة

Wissenschaftlicher Beirat für  
Familienfragen

١٤٣ الحياة العائلية وعالم العمل

Familie und Arbeitswelt

روزنبرغ/شونهايس  
Rosenberg/Schönhals

١٤٧ جماعات الاعتماد الذاتي للنساء  
المستأنات

Selbsthilfegruppen älterer Frauen

كريبسباخ - غنات/شميد - يورغ  
Krebsbach-Gnath/Schmid-Jörg

١٨٠ دراسة علمية عن تدابير النهوض  
بالمرأة

Wissenschaftliche Begleituntersuchung  
zu Frauenförderungsmassnahmen

أ. هلميش  
A. Hellmich

١٨٤ .. بين الأسرة والمهنة

Zwischen Familie und Beruf

غولدمان/مولر  
Goldmann/Müller

١٨٧ الشابات العاملات في مهن البيع -  
النشاط الاجتماعي وآفاق العمل والحياة

Junge Frauen im Verkaufsberuf-  
Sozialisation, Arbeits- und Lebens-  
perspektiven

بوش/فولبير/ماير  
Busch/Fülbier/Meyer

١/١٩٤ أحوال زوجات السجناء .  
المجلد الأول : حالة البحوث ونتائجها

Zur Situation der Frauen von Inhaftier-  
ten. Teilband 1: Zum Stand der For-  
schung, Forschungsverlauf und Er-  
gebnisse der sozialen Lage

بوش/فولبير/ماير  
Busch/Fülbier/Meyer

٢/١٩٤ أحوال زوجات السجناء .  
المجلد الثاني : آثار السجن النفسية  
والاجتماعية في الاسرة

Zur Situation der Frauen von Inhaftier-  
ten. Teilband 2: Psychische und so-  
ziale Folgen der Inhaftierung auf die  
Familie

بوش/فولبير/ماير  
Busch/Fülbier/Meyer

٣/١٩٤ أحوال زوجات السجناء .  
المجلد الثالث : التحليل والدعم المخطط

Zur Situation der Frauen von Inhaftier-  
ten. Teilband 3: Analyse und Hilfe-  
planung

بايماك - شولت/غرونتمان  
Baymak-Schuldt/Grundmann

١٩٦ العمل في منطقة المدينة مع  
النساء والفتيات الاجنبيات

Stadtteilarbeit mit ausländischen  
Frauen und Mädchen

معهد المرأة والمجتمع  
Institut Frau und Gesellschaft

١٩٧ فرص التعليم المهني المتاحة للنساء  
بعد تجاوزهن مرحلة رعاية الاسرة

Berufsbezogene Bildungsangebote  
für Frauen nach der Familienphase

بيرغدول/نامغالييس - ترايخلر  
Bergdoll/Namgalies-Treichler

١٩٨ مراكز لجوء للنساء اللواتي  
يتعرضن لسوء المعاملة في المناطق  
الريفية

Frauenhaus im ländlichen Raum

١٩٩	الأحوال الاجتماعية للأرامل	فاسكوفيتش/بوبا Vaskovics/Buba
	Soziale Lage von Verwitweten	
٢١٠	"مهن الرجال" : هل تصلح كبديل ؟ آفاق العمالة وفرص العودة الى العمل المتاحة للنساء	بيكس/لوك Backes/Lucke
	Alternative "Männerberuf"? Beschäftigungschancen und Rückkehr- perspektiven für Frauen	
٢١٢	العنف المرتكب ضد المرأة : أسبابه وامكانيات التدخل لمنع	نويباور/شتاينبريخر/ درشير - آلدنهوف Neubauer/Steinbrecher/ Drescher-Aldenhoff
	Gewalt gegen Frauen: Ursachen und Interventionsmöglichkeiten	
٢١٣	تحسين الأحوال السكنية للنساء اللاتي يتعرضن لسوء المعاملة وأطفالهن بعد مغادرة مراكز اللجوء الخاصة بهن	ترلندن/دورهوفر Terlinden/Dörhöfer
	Verbesserung der Wohnsituation von misshandelten Frauen und ihren Kindern nach dem Verlassen des Frauenhauses	
٢١٥	التأهيل المهني للنساء بهدف تحسين آفاق حياتهن المهنية عند ادخال تكنولوجيات جديدة	غيرتنر/كريسباخ - غنات Gärtner/Krebsbach - Gnath
	Berufliche Qualifizierung von Frauen zur verbesserung ihrer Berufschancen bei der Einführung neuer Technologien	

٢١٩ الأمهات والآباء الذين ينفردون برعاية الأطفال  
دراسة تحليلية لأحوالهم الاجمالية  
نويباور  
Neubauer

Alleinerziehende Mütter und Väter –  
eine Analyse der Gesamtsituation

٢٣٥ التغير في تخصيص الأدوار النمطية  
بحسب الجنس – التشارك في أداء  
الواجبات في اطار الأسرة  
هارتنشتاين/برغمان –  
غريس/بوركهارت/رودات  
Hartenstein/Bergmann-Gries/  
Burkhardt/Rudat

Geschlechtsrollen im Wandel – Partner –  
schaft und Aufgabenverteilung in der  
Familie

٢٤٠ الموظفات في مركز الارتكازات  
المهنية  
غوتشال/ياكوبسون/شوتته  
Gottschall/Jacobsen/Schütte

Weibliche Angestellte im Zentrum beruf-  
licher Innovationen

٢٤٣ علاوة تربية الاطفال ، واجازة  
تربية الاطفال ، وحساب فترات  
تربية الاطفال لأغراض تحديد  
معاش الشيخوخة التقاعدي  
اللجنة العلمية المعنية بقضايا  
المرأة التابعة للوزارة  
الاتحادية للشباب وشؤون الأسرة  
والمرأة والصحة

Wissenschaftlicher Beirat  
für Familienfragen beim  
Bundesministerium für Jugend,  
Familie, Frauen und Gesundheit

Erziehungsgeld, Erziehungsurlaub und  
Anrechnung von Erziehungszeiten in der  
Rentenversicherung

٤ - ٢ - مواد صادرة عن الوزارة الاتحادية للشباب وشؤون الأسرة والمرأة والصحة  
عن السياسات العامة بشأن المرأة

- "دوافع الشباب اللواتي لا يذهبون للاقتراع"  
دراسة أعدها معهد بحوث الرأي العام في آلنسباخ مواد عن السياسات العامة  
بشأن المرأة ١٩٨٩/١

"Motive junger Nichtwählerinnen"

Eine Untersuchung des Instituts für Demoskopie Allensbach

Materialien zur Frauenpolitik 1/1989

- (EDP) تجهيز البيانات - تعليم النساء على أيدي نساء .  
الاتصالات المكتبية المتعددة الوظائف .  
تقرير مرحلي عن مشروع دويتشرفراونرينغ النموذجي (الحلقة النسائية  
الألمانية) ، ش . م . مواد عن السياسات العامة بشأن المرأة ١٩٨٩/٢

EDV - Ausbildung für Frauen von Frauen

Multifunktionale Bürokommunikation

Zwischenbericht zum Modellprojekt des Deutschen Frauenring e. V.

Materialien zur Frauenpolitik 2/1989

- لوائح تنظيمية وبرامج تشجيعية بشأن العمل بدوام جزئي في السويد والنرويج  
وبريطانيا العظمى وفرنسا وهولندا وبلجيكا والنمسا  
دراسة من اعداد مركز العلوم في برلين (الغربية)  
مواد عن السياسات العامة بشأن المرأة ١٩٨٩/٣

Regelungen und Förderprogramme zur Teilzeitarbeit in den

Ländern Schweden, Norwegen, Grossbritannien, Frankreich,

Niederlande, Belgien und Österreich

Untersuchung des Wissenschaftszentrums Berlin (West)

Materialien zur Frauenpolitik 3/1989

- البيانات والاتجاهات الحالية المتعلقة ببنية سوق العمل مع توجيه اهتمام خاص لوظائف المرأة
- دراسة من اعداد المركز الالمانى للبحوث الاقتصادية ، برلين (الغربية)
- مواد عن السياسات العامة بشأن المرأة ١٩٨٩/٤

Bestands - und Entwicklungsdaten zur Struktur des Arbeitsmarktes unter besonderer Berücksichtigung von Frauenarbeitsplätzen  
Eine Untersuchung des Deutschen Instituts für Wirtschaftsforschung, Berlin (West)  
Materialien zur Frauenpolitik 4/1989

٤ - ٣ - منشورات أخرى صادرة عن الوزارة الاتحادية لشؤون الشباب والأسرة  
والمرأة والصحة

- مضيّ سبعين سنة على منح المرأة حق الاقتراع

70 Jahre Frauenwahlrecht

- السياسة العامة فيما يتعلق بالعاملات في الزراعة وأسرهن

Politik für Landfrauen und ihre Familien

- مرسوم حماية الأمومة - دليل الى حماية الامومة

Mutterschutzgesetz - Leitfaden zum Mutterschutz

- الحياة قبل الولادة

Das leben vor der Geburt

- علاوة تربية الاطفال - اجازة تربية الاطفال

Erziehungsgeld - Erziehungsurlaub

- علاوة الأسرة

Kindergeld

- العيش معا دون شهادة زواج

Gemeinsam leben ohne Trauschein

- أطفالنا

Unsere Kinder

- عندما يستطيع الاطفال اعالة أنفسهم بأنفسهم ...  
تقديم المساعدة في اعادة الاندماج للمرأة بعد تجاوزها مرحلة رعاية الأسرة

Wenn die Kinder aus dem Gröbsten raus sind ...

Hilfen zur Wiedereingliederung von Frauen nach der  
Familienphase

- دليل الى ترقية المرأة في الشركات . تنفيذ المساواة في الحقوق بين النساء  
والرجال باعتبارها فرصة متاحة لسياسة شؤون الموظفين

Leitfaden zur Frauenförderung in Betrieben. Die Durch-  
setzung der Gleichberechtigung als Chance für die Personal-  
Politik

- ترقية المرأة في المؤسسات في جمهورية ألمانيا الاتحادية . تنفيذ المساواة  
في الحقوق بين النساء والرجال باعتبارها فرصة متاحة لسياسة شؤون  
الموظفين . تقرير المؤتمر

Frauenförderung in Unternehmen der Bundesrepublik Deutschland.  
Die Durchsetzung der Gleichberechtigung als Chance für die  
Personalpolitik. Konferenzbericht

- "ترفونكت ٣٢" : الايدز يعني النساء أيضا (مجلة اعلامية)

Treffpunkt 32: AIDS geht auch Frauen an

- "ترفبونكت ٣٣" : الحاسبات الالكترونية من الامور التي تعنى بها المرأة منذ وقت طويل (مجلة اعلامية)

#### Treffpunkt 33: Computer sind längst Frauensache

- الفتيات في كتب الصور

#### Mädchen im Bilderbuch

- المراكز الاعلامية للمرأة . دليل الى تخطيطها وتنفيذها

#### Informationsbörsen für Frauen. Leitfaden zur Planung und Durchführung

- المؤتمر العالمي لعقد الامم المتحدة للمرأة ، من ١٥ الى ٢٧ تموز/يوليه ١٩٨٥ ، نيروبي ، كينيا . الوثيقة الختامية "الاستراتيجيات التطلعية للنهوض بالمرأة" .

#### Weltfrauenkonferenz vom 15. Juli 1985 bis 27. Juli 1985 in Nairobi, Kenia. Abschlussdokument "Zukunftstrategien von Nairobi zur Förderung der Frau"

- وثائق عن جلسة الاستماع "بشأن أحوال النساء والفتيات الاجنبيات من البلدان المصدرة للعاملات" .

#### Dokumentation zur Anhörung "Zur Situation ausländischer Frauen und Mädchen aus den Anwerbestaaten"

- تقرير الحكومة الاتحادية عن الخبرات المكتسبة في المساواة في المعاملة بين النساء والرجال في أماكن عملهم ، طبقا للمرسوم بشأن التوفيق بين تشريعات العمل في بلدان الاتحاد الاوروبي وكذلك بشأن مظاهر التمييز تجاه المرأة خارج نطاق العمل

Bericht der Bundesregierung über Erfahrungen mit dem die Gleichbehandlung von Männern und Frauen am Arbeitsplatz betreffenden Teil des Arbeitsrechtlichen EG-Anpassungsgesetzes und zu der Frage eventueller Benachteiligungen von Frauen ausserhalb des Bereiches des Arbeitslebens (BT - Drs. 10/14)

- أسباب انعدام الخصوبة والوقاية منه ومعالجته ، وتطور وآثار الطب التناسلي والبحوث الجينية

Ursachen, Prävention und Behandlung der Unfruchtbarkeit, Entwicklung und Auswirkung von Fortpflanzungstechniken und Embryonenforschung (BT - Drs. 11/2238)

- عن مشاكل اعادة الاندماج المهني بعد اجتياز فترات تربية الاطفال

Zu den Problemen der beruflichen Eingliederung nach Zeiten der Kindererziehung (BT - Drs. 11/2369)

- التقرير الثاني الصادر عن الحكومة الاتحادية عن أحوال مراكز اللجوء الخاصة بالنساء والاطفال ضحايا سوء المعاملة

Zweiter Bericht der Bundesregierung über die Lage der Frauenhäuser für misshandelte Frauen und Kinder (BT - Drs. 11/2848)

- انتهاكات حقوق الانسان فيما يخص المرأة

Menschenrechtsverletzungen an Frauen (BT - Drs. 11/3250)

- الاتجار بالفتيات والنساء الاجنبيات ، فيما يسمى الوساطة في الزواج والسياسة البغائية

Menschenhandel mit ausländischen Mädchen und Frauen, sogenannte Heiratsvermittlung und Prostitutionstourismus  
(BT - Drs. 11/3580)

- تقرير الحكومة الاتحادية الى مجلس النواب الالمانى بشأن مكاتب المساواة في الحقوق على صعيد الاتحاد والولايات والمجتمعات المحلية

Bericht der Bundesregierung an den Deutschen Bundestag über die Gleichstellungsstellen in Bund, Ländern und Gemeinden  
(BT - Drs. 11/4893)

٤ - ٤ - منشورات صادرة عن وزارات ووكالات أخرى

- السياسة العامة بشأن المرأة  
(صادر عن مكتب الصحافة والاعلام التابع للحكومة الاتحادية)

Politik für Frauen  
(Hrsg.: Presse - und Informationsamt der Bundesregierung)

- السياسة العامة بشأن الاسرة  
(صادر عن مكتب الصحافة والاعلام التابع للحكومة الاتحادية)

Politik für die Familie  
(Hrsg.: Presse - und Informationsamt der Bundesregierung)

- تحسين احوال المرأة في وسائط الاعلام  
(سلسلة منشورات صادرة عن الوزارة الاتحادية للشؤون الداخلية ، ١٩٨٥)

Verbesserung der Situation der Frauen in den Medien (Bd. 17 der Schriftenreihe des Bundesministeriums des Innern, 1985)

- المرأة في الخدمة المدنية - مميزات الموظفين في الخدمة المدنية  
(سلسلة منشورات صادرة عن الوزارة الاتحادية للشؤون الداخلية ، ١٩٨٦)

Frauen im öffentlichen Dienst - Charakteristika beamteter  
Frauen (Bd. 18 der Schriftenreihe des Bundesministeriums  
des Innern, 1986)

- المرأة في الرياضة - مساواة في الحقوق ؟  
(سلسلة منشورات صادرة عن الوزارة الاتحادية للشؤون الداخلية ، ١٩٨٧)

Frauen im Sport - gleichberechtigt? (Bd. 19 der schriften -  
reihe des Bundesministeriums des Innern, 1987)

- قانون الزواج والاسرة -  
(صادر عن وزارة العدل الاتحادية)

Ehe - und Familienrecht (Hrsg.: Bundesministerium der Justiz)

- كيف العناية بحياة الاجئة - الطب التناسلي والقانون  
(صادر عن وزارة العدل الاتحادية)

Der Umgang mit dem Leben - Fortpflanzungsmedizin und Recht  
(Hrsg.: Bundesministerium der Justiz)

- القانون الدولي الخاص - دراسة استقصائية عن الاصلاحات  
(صادر عن وزارة العدل الاتحادية)

Internationales Privatrecht - die Neuregelung im überblick  
(Hrsg.: Bundesministerium der Justiz)

- العمالة المدرة للدخل ، والامومة - الامكانيات والمشاكل الخاصة بالانقطاع عن الانشطة المهنية والعودة اليها ، وكالة البحث الاجتماعي في دورتموند (سلسلة منشورات "تقارير البحوث" الصادرة عن الوزارة الاتحادية للعمل والشؤون الاجتماعية ، ١٩٨٦)

Erwerbstätigkeit und Mutterschaft - Möglichkeiten und Probleme von Berufsunterbrechungen und Berufsrückkehr, Sozialforschungsstelle Dortmund (Bd. 132 der Schriftenreihe "Forschungsberichte" des Bundesministeriums für Arbeit und Sozialordnung, 1986)

- تأثير تجهيز البيانات على عمل المرأة المدر للدخل - وخصوصا في المهن المكتبية (سلسلة منشورات صادرة عن معهد بحوث العمالة التابع لمعهد العمل الاتحادي ، نورمبرغ ، ١٩٨٨)

Auswirkungen der Informationstechnik auf die Frauenerwerbstätigkeit - insbesondere in den Büroberufen (Bd. 120 der Schriftenreihe "Beiträge zur Arbeitsmarkt- und Berufsforschung" des Instituts für Arbeitsmarkt- und Berufsforschung der Bundesanstalt für Arbeit, Nürnberg, 1988)

- المرأة في مجال اعادة التأهيل المهني (سلسلة منشورات صادرة عن الوزارة الاتحادية للعمل والشؤون الاجتماعية)

Frauen in der beruflichen Rehabilitation (Bd. 177 der Schriftenreihe "Forschungsberichte" des Bundesministeriums für Arbeit und Sozialordnung)

- المساواة بين المرأة والرجل في مجال العمالة (صادر عن الوزارة الاتحادية للعمل والشؤون الاجتماعية)

Gleichbehandlung von Mann und Frau am Arbeitsplatz (Hrsg.: Bundesministerium für Arbeit und Sozialordnung)

- سياسة توفير معاش الشيخوخة التقاعدي للنساء  
(صادر عن الوزارة الاتحادية للعمل والشؤون الاجتماعية)

Rentenpolitik für Frauen (Hrsg.: Bundesministerium für  
Arbeit und Sozialordnung)

- اعانة تربية الاطفال  
(صادر عن الوزارة الاتحادية للعمل والشؤون الاجتماعية)

Kindererziehungsleistung (Hrsg.: Bundesministerium für  
Arbeit und Sozialordnung)

- المرأة في مجال العمالة المدرة للدخل - مطبوعات ومشاريع بحوث  
(العدد الخاص رقم ٤ من مجلة معهد بحوث العمالة التابع لمعهد العمل  
الاتحادي ، نورمبرغ)

Frauenerwerbstätigkeit - Literatur und Forschungsprojekte,  
Literaturdokumentation zur Arbeitsmarkt - und Berufsforschung  
(Sonderheft 4 des Instituts für Arbeitsmarkt - und Berufs-  
forschung der Bundesanstalt für Arbeit, Nürnberg, 2. Er-  
gänzung 1987/1988)

- المرأة والتنمية الريفية في أفريقيا . أمثلة من غانا وتوغو (المجلد رقم  
٣٢ الصادر عن وزارة التعاون الاقتصادي الاتحادية)

Frauen und ländliche Entwicklung in Afrika. Fallbeispiele  
aus Ghana und Togo (Bd. 32 des Bundesministeriums für  
wirtschaftliche Zusammenarbeit, Weltforum Verlag München,  
Köln, London, 1982)

- ازدياد المشاركة الفعلية من جانب المرأة في الاعمال الانمائية في اطار  
مشاريع التعاون مع الدول الاسلامية في شمال افريقيا  
(المجلد رقم ٨٤ الصادر عن وزارة التعاون الاقتصادي الاتحادية)

Die wirksamere Einbeziehung von Frauen in Projekte der  
Entwicklungszusammenarbeit mit islamischen Staaten Nord-  
afrikas (Bd. 84 des Bundesministeriums für wirtschaftliche  
Zusammenarbeit, Weltforum Verlag München, Köln, London, 1987)

- المرأة في مجال البحث العلمي والتدريس الجامعي  
(العدد ١٢ من الدراسات عن التعليم والعلوم ، سلسلة منشورات صادرة عن  
الوزارة الاتحادية للتعليم والعلوم)

Frauen in Forschung und Lehre (Nr. 12 der Studien zu Bildung  
und Wissenschaft, Schriftenreihe des Bundesministeriums  
für Bildung und Wissenschaft)

- الفتيات واختيارهن المهنة : التكنولوجيا وحدها غير كافية  
(الرقم ٣٧ من الدراسات عن التعليم والعلوم ، سلسلة منشورات صادرة عن  
الوزارة الاتحادية للتعليم والعلوم)

Mädchen und Berufswahl: Technik alleine macht es nicht  
(Nr. 37 der Studien zu Bildung und Wissenschaft, Schriften-  
reihe des Bundesministeriums für Bildung un Wissenschaft)

- المرأة والمهنة : بين الأمنية والواقع (الرقم ٤١ من الدراسات عن التعليم  
والعلوم  
سلسلة منشورات صادرة عن الوزارة الاتحادية للتعليم والعلوم)

Frauen un Beruf: Zwischen Wunsch und Realität (Nr. 41 der  
Studien zu Bildung und Wissenschaft, Schriftenreihe des  
Bundesministeriums für Bildung und Wissenschaft)

- ثقافة الكمبيوتر والبيئة الاجتماعية المحيطة بالمرأة (الرقم ٤٩ من  
الدراسات عن التعليم والعلوم  
سلسلة منشورات صادرة عن الوزارة الاتحادية للتعليم والعلوم)

Computerkultur und weiblicher Lebenszusammenhang (Nr. 49  
der Studien zu Bildung und Wissenschaft, Schriftenreihe  
des Bundesmininsteriums für Bildung und Wissenschaft)

- أهمية مواصلة التدريب للنساء العائدات الى وظائفهن (الرقم ٦٤ من الدراسات عن التعليم والعلوم  
سلسلة منشورات صادرة عن الوزارة الاتحادية للتعليم والعلوم)

Die Bedeutung von Weiterbildung für Frauen beim zweiten  
Berufseinstieg (Nr. 64 der Studien zu Bildung und Wissen-  
schaft, Schriftenreihe des Bundesministeriums für Bildung  
und Wissenschaft)

- النساء الأوروبيات العاملات في الزراعة في عالم متغير . نتائج دراسات  
تجريبية أجراها فريق عامل دولي . رابطة البحوث المعنية بالسياسة العامة  
الزراعية وعلم الاجتماع الزراعي  
(صادر عن الوزارة الاتحادية للأغذية والزراعة والحراجة)

Europäische Landfrauen im sozialen Wandel. Ergebnisse  
empirischer Untersuchungen einer internationalen Arbeits-  
gruppe. Forschungsgesellschaft für Agrarpolitik und Agrar-  
soziologi (Hrsg.: Bundesministerium für Ernährung, Land-  
wirtschaft und Forsten, 1983)

- المرأة في المجتمع الريفي . وثائق ندوة "حملة من أجل المناطق الريفية"  
في سان مارتن/فاينشتراسه  
(صادر عن الوزارة الاتحادية للأغذية والزراعة والحراجة)

Frauen in der Ländlichen Gesellschaft. Dokumentation des  
Symposiums "Kampagne für den Ländlichen Raum" in St. Martin/  
Weinstrasse (Hrsg.: Bundesministerium für Ernährung, Land-  
wirtschaft und Forsten, 1988)

- الاشخاص الذين يتولون عدة أعمال في الاسر الريفية - المزارع الصغيرة التي  
تدار على أساس الدوام الجزئي . وثائق ندوة في باد هير سفلد  
(صادر عن الوزارة الاتحادية للأغذية والزراعة والحراجة)

Mehrfachbeschäftigung in Ländlichen Familien - Neben -  
erwerbslandwirtschaft. Dokumentation des Symposiums in Bad  
Hersfeld (Hrsg.: Bundesministerium für Ernährung, Land-  
wirtschaft und Forsten, 1989)

- توفير العمل المدر للدخل على أساس الدوام الجزئي للنساء والرجال .  
حقائق ، وامنيات وفرص تحقيقها .

Eingeschränkte Erwerbsarbeit bei Frauen und Männern.  
Fakten-Wünsche-Realisierungschancen (Edition Sigma, Bd. 15,  
Berlin, 1988)

- الرجال الذين يعملون بدوام جزئي والرجال الذين يضطلعون بدور ربة  
المنزل . دوافع عمل الرجال بدوام جزئي وعواقبه .

Teilzeitarbeitende Männer und Hausmänner. Motive und  
Konsequenzen einer eingeschränkten Erwerbstätigkeit von  
Männer (Edition Sigma, Bd. 16, Berlin, 1988)

- - - - -